ضمير الفصل: مفهوم المصطلح ووظائفه التركيبية والدلالية

د. حسين بركات *

E-mail: barakat.hussain@yahoo.com

* قسم النحو والصرف وفقه اللغة -كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

ضمير الفصل: مفهوم المصطلح ووظائفه التركيبية والدلالية

د. حسين بركات

الملخص:

يتناول هذا البحثُ مفهومَ ضمير الفصل، ودلالة التسميات المختلفة التي أطلقت عليه، والخلاف النحوي حول حقيقته، وموضعه الإعرابي، ووظائفه التركيبية والدلالية.

ناقش البحث آراء نحاة المدرستين في هذه النقاط، ورجّح بينها، وأفاد من ثمرة الخلاف النحوي في تحليل النصوص المشتملة على هذا الضمير؛ للكشف عن الإمكانات المتعددة التي تطرحها على المستوى التركيبي والدلالي، بالاستعانة بالقراءات القرآنية، وأسباب النزول، والتفسير، والمعاجم اللغوية، ومقولات نحو النص، والموجبات العقدية؛ لبيان أهمية هذا الضمير في دلالة هذه النصوص، وتماسكها، والربط بينها.

وانتهى البحث إلى: استحقاق هذا الضمير للاسمية، وللموضع الإعرابي مطلقًا؛ لأدلة كثيرة ناهضة ساقها البحث، وللوظائف التركيبية والدلالية التي يحققها هذا الضمير، ولا تستفاد إلا به، وأن حذفه يؤدي إلى اختلال التركيب اللغوي، وفساد دلالته.

مصطلحات أساسية: الفصل، العماد، التركيب، الدلالة، الخلاف النحوي، الموضع الإعرابي.

Al-Fasl (Separating) Pronoun; the Concept, Its Structural and Semantic Functions

Dr. Hussain Barakat

Abstract:

This research studies the concept of Al-Fasl (separating) pronoun in Arabic linguistic studies, the semantic implications of the different terms used to refer to it, the grammatical controversies among Arab scholars about its true nature, and its structural and semantic functions.

The research first reviews and compares the views of the traditional scholars of the two main Arabic linguistic schools; Basrah and Kufa on all aspects related to this pronoun. The researcher then analyses various texts, including Quranic verses, in which the pronoun occurs illustrating the semantic and structural possibilities that the pronoun may indicate.

The research, on the basis of the analysis, concludes that the pronoun shows all the semantic and structural functions and features of the noun word category.

Keywords: Al-fast (separating), The different terms, Structural and semantic functions.

مقدمة:

اختلف نحاة البصرة والكوفة حول ضمير الفصل، وانحصر الخلاف بينهم في المصطلح الذي يطلق عليه، وفي حقيقته، وموضعه الإعرابي، والمواضع التي يجوز وقوعه فيها، واتفقوا على أن هذا الضمير يؤدي معنًى، ويحقق ثمرة دلالية إضافيّة في الجملة، كتمامها وتقويتها وتحسينها.

وتتعدد الأوجه الإعرابية لضمير الفصل، وتتعدد دلالات التراكيب اللغوية المشتملة عليه تبعًا لذلك؛ ممّا يثري السياق ويغنيه، ويلقي التحليل النحوي لهذه التراكيب اللغوية الضوءَ على مكوناتها ألفاظًا وجملاً، بوصفها وحداتٍ مكونةً للنظام النحوي له، كما يكشف عن الإمكانات المتعددة التي تطرحها هذه التراكيب؛ لأن كل توجيه نحوي جديد للجملة يحمل مظهرًا دلاليًّا مختلفًا عن سابقه؛ ممّا يفتح آفاقًا واسعة لثراء النص؛ لأن محاولةَ قَسْرِ قراءة النص على توجيهٍ نحويٍّ واحدٍ تَحُدُّ من ثرائه.

وضميرُ الفصل من بين الوسائل التي تحقق التماسك الداخلي والخارجي للنص، وهو وسيلة من وسائل الربط الإضافي في التركيب اللغوي التي تزيد قوة ارتباط أجزائه بعضها ببعض.

وسيحاول البحثُ الاستعانةَ بالقراءات القرآنية، والتفسير، والموجِبات العَقَدية، وأسباب النزول، ومقولات نحو النص في التماسك النصي؛ لبيان أهمية ضمير الفصل، ووظائفه التركيبية والدلالية في الجملة، وبهذا تتضافر علوم مختلفة للبلوغ بالنص إلى التوجيه الذي يخدم المعنى معتمدًا على التركيب اللغوي، وسيحاول البحثُ – أيضًا – الاعتمادَ على معطيات هذه العلوم في الترجيح بين آراء المدرستين في مواطن الخلاف النحوي حول ضمير الفصل، استنادًا إلى الدور الذي يؤديه في الجملة، وبيان أي المدرستين أكثر احتفالاً بالدلالة، واعتدادًا بالمنقول من لهجات القبائل، والقراءات القرآنية.

ويسعى البحث إلى تناول هذا المصطلح ووظائفه التركيبية والدلالية؛ لأن الدلالة هي الجانب المعنوي في بناء الجملة؛ فتحليلُ التركيب اللغوي نحويًّا ودلاليًّا، بما يكشف تماسكَهُ وترابطَ أجزائه، أساسٌ لا ينبغي إغفاله؛ لأن اللفظة لا تكتسب معناها إلا بضمِّها إلى أخواتها في التركيب الذي تؤدي فيه وظيفةً لا يستقيم السياق، ولا تظهر المزيّة فيه إلا بوجودها، ومن هذا الوجه انطلق هذا البحث محاولاً دراسة ضمير الفصل مركزًا على وظيفته التركيبية والدلالية معًا؛ فهو بحث تطبيقي في الخلاف النحوي؛ للإفادة من ثمرة هذا الخلاف دلاليًّا؛ لأن المعنى هو المُقَدَّمُ عند العرب، واللفظُ خادمٌ له، كما قال ابن الأثير[1].

اتبعتُ في هذا البحث المنهج الوصفي الوظيفي؛ يقوم – في الشق الوصفي – على عرضِ آراء النحاة في تعريف ضمير الفصل، وحقيقته، وموضعه الإعرابي، وفي الشق الوظيفي على تحليلِ نصوصٍ قرآنيةٍ تشتمل على ضمير الفصل؛ لبيان وظيفته التركيبية والدلالية فيها، وربط ذلك بمعايير نحو النص، كالتناصِّ، والسبك، والحبك؛ لمحاولة فهم مواقع هذا الضمير، وفقه دلالاتها، والبصر بوظائفها، وبيان دوره في التماسك النصي.

الدراسات السابقة:

أعدّ مصطفى النحاس بحثًا عنوانه: "ضمير

الفصل: قِيَمُهُ الموقعية وآثاره التركيبية في الجملة الاسمية الأصلية والمنسوخة"[2]، تضمَّن شروطَ دخول هذا الضمير في الجملة العربية، وتأثيره فيها لفظًا ومعنًى، وحُكم ما قبله وما بعده من حيث التعريف والتنكير، وعَرْض آراء القدماء والمحدثين في هذه المسألة، وتحديد أصحها، وأولاها بالاتباع، وبيَّن البحثُ آراء بعض النحويين- باختصار- في مسميات هذا الضمير ونوعه: أسمٌ هو أم حرفٌ، وفي محله الإعرابي.

وتضمّن البحثُ جانبًا تطبيقيًّا من خلال القرآن الكريم، والرجوع إلى نظرية عبد القاهر في النظم، كما تضمّن بعض الاستعمالات الحديثة التي دخل فيها الضمير، وعرضها على النصوص الفصيحة؛ لبيان مدى صحتها، وذكر من فوائد ضمير الفصل الدلالية: قَصْر جِنْس المعنى على المُخْبَر عنه؛ إما لِقَصْدِ المبالَغة، وإما على دَعْوَى أنه لا يُوجَدُ إلا منه.

وانتهت هذه الدراسة إلى أن ضمير الفصل حرف، ولا موضع له، وأنه يأتي عنصرًا ثالثًا في بناء الجملة العربية، وأن استخدامه يحتاج إلى معرفة عميقة بمواضع الكلم في الجملة؛ لما له من تأثير في لفظ العبارة ومعناها.

ويؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتناول الجانبَ النحويَّ النظَريَّ لحقيقة الضمير وموضعه الإعرابيِّ تناولاً عميقًا مُفَصَّلاً، وسَلَّمَتْ في هاتين النقطتين بما جاء في كتب النحاة.

وأعدَّ محمد عبد ذياب الهيتي بحثًا عنوانه: "الوظيفة السياقية لضمير الفصل"[3]، عرَّف فيه ضميرَ الفصل، وتناولَ وظائفَه السياقيةَ في ضوء نظرية السياق لـ "فيرث"، وأشار إلى أصولٍ عربيةٍ لهذه النظرية عند ابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، وحصر وظائف الفصل في إفادة التأكيد، والاختصاص في ضوء السياق القرآني البعيد والقريب والتقابُلي، وأورد شواهدَ قرآنيةً تؤيدُ ما ذهب إليه، ولم يتعرض لضمير الفصل نحويًّا.

وأعدَّ يحيى بن محمد علي الحكمي بحثًا موسومًا بـ: "ضمير الفصل بين الدراسة النحوية النظرية والتطبيق القرآني"[4]، وقَسَّمَ البحثَ إلى قسمين؛ الأول: دراسة نظرية، حاول فيها جمع الآراء النحوية حول ضمير الفصل من حيث ماهيته، وسبب تسميته، والخلاف في اسميته، وغرضه، وشروطه، ومواضعه، وأنواعه، أما القسم الثاني فكان دراسةً تطبيقيةً على القرآن الكريم.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث:

- تَفَرُّدُ موضوع ضمير الفصل من بين موضوعات النحو العربي بأنَّ جلَّ شواهده من القرآن الكريم، وشواهدُه الشعريةُ نادرةٌ.
- عددُ الآيات التي يَتَحَتَّمُ فيها الحكمُ على الضمير بأنه فصلٌ أربعُ آياتٍ فقط، وما سوى ذلك محتمِلٌ للفصلية وغيرها.
- تنحصرُ الفائدةُ من ضمير الفصل والغرضُ منه في التوكيد والاختصاص.

ويُؤْخَذُ على هذه الدراسة افتقارُها إلى الدقة والعمق؛ فقد عرضتْ آراءَ عددٍ قليلٍ جدًّا من النحاة في حقيقة ضمير الفصل، وموضعه الإعرابي دونَ استيفاءٍ للآراء الواردة فيه، ولم تتناول من فوائده إلا

ما ذكرتْه كتبُ النحو، وأطالتْ، دون فائدة، في ذكر شروط ضمير الفصل ومواضعه، وما وافَقَ الضوابطَ البصريةَ وما خالفَها منها، ولم تَنْتَهِ إلى نتائجَ عمليةٍ جديرةٍ بالنظر، وقد تقدمت.

ويُلاحَظُ أنَّ الدراساتِ السابقةَ جميعًا قَصَرَتِ الوظيفةَ الدلاليةَ لضميرِ الفصل على القَصْرِ، والاخْتِصاصِ، والتأكيد، أما هذه الدراسة فقد تميزت بأنها قَدَّمَتْ أدلة ناهضةً على اسميةِ ضميرِ الفصل، واستحقاقِه للموضع الإعرابي، وقدَّمتْ كثيرًا من الوظائف التركيبية والدلالية التي يحققها وجودُ هذا الضمير في الجملة، واستندتْ في ذلك إلى علوم مختلفة؛ كالقراءات القرآنية، والتفسير، والتوحيد "المُوجِبات العقدية"، وأسباب النزول، واللهَجات، ومقولات نحو النص التي تظهر التماسك النصي في التركيب اللغوي المشتمل على الفصل.

ينقسمُ هذا البحثُ إلى تمهيدٍ يتناولُ تعريفَ ضمير الفصل، والتسمياتِ المختلفةَ التي أُطْلِقَتْ عليه، ودلالتَها، وبيانَ موقفِه منها، ثم يتناولَ البحثُ- أيضًا- ثلاثَ مباحثَ رئيسة؛ المبحث الأول: حقيقته: أسمٌ هو أم حرفٌ؟ والمبحث الثاني: إعرابه: أَلَهُ موضعٌ إعرابيٌّ أم لا؟ والمبحث الثالث: وظائفُه التركيبيةُ والدلاليةُ، وفلسفةُ هذا التقسيم أن بعضَ الوظائفِ التركيبيةِ والدلاليةِ لضمير الفصل ترتكز على نتيجة الدراسة في النقطتين الأولَيَيْنِ، فَوَجَبَ تقديمُهما لهذه العلَّة، وتأخيرُ الثالثة.

التمهيد: التعريفُ والمصطلَحُ:

تعريفُ ضميرِ الفَصْلِ:

هو أَحَدُ ضمائر الرفع المنفصلة التي تَقَعُ بين المبتدأ والخبر، وبين اسم كان وخبرها، واسم إن وخبرها، وبين مفعوليْ ظن وأخواتها، ومواضع أخرى يقع فيها هذا الضمير، وجرى حولَها خلافٌ بين نحاة المدرستين، وليس تفصيلُ القول فيها من شأن هذه الدراسة.

وقد اتفقَ نحاةُ المدرستين على أن هذا الضمير يؤدِّي في التركيب معنًى إضافيًّا، ويفيدُ ثمرةً دلاليةً، واختلفوا فيما سوى ذلك، كما سيبينه البحث.

اختلاف النحاة حول المصطلح الذي يطلق عليه:

اختلف نحاة المدرستين حول الاصطلاح الذي يُطْلَقُ عليه، فأطلق عليه البصريون، وفي مقدمتهم الخليل وسيبويه: "الفصلَ"، نظرًا للوظيفة التي يؤديها في الجملة؛ لأنه يفصل بين الخبر والنعت، ويؤذِن أن ما بعده خبرٌ عما قبلَه لا نعتًا له.

قال السيرافي: «... أُتِيَ بالفصل ليُتَبَيَّنَ أن ما بعده ليس بنعتٍ للاسم، فجميعُ هذا سببُ المجيء بالفصل»[5]، وعلى هذه التسمية تابع كثيرٌ من نحاة البصرة سيبويهِ وشيخَه[6].

وسماه الكوفيون ومن تابعهم "عمادًا"، و"دعامةً"، وذلك أخذًا له من جهة أنه إنما جيء به ليُعْتَمَدَ عليه في الفصل بين كَوْنِ الاسم خبرًا أو صفة[7].

ورجَّح ابن الحاجب في "شرح المفصل" التسمية البصرية وعلَّلَ لها بقوله: (تسميةُ أهل البصرة له فَصْلاً أقربُ إلى الاصطلاح؛ لأن الشيء يُسَمَّى باسْم معناه في أكثر الألفاظ، ولمَّا كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتُها فصلاً أَوْلَى من تسمية

الكوفيين عِمَادًا؛ نظرًا إلى أن السامع أو المتكلم أو هما جميعًا يعتمدانِ بها على الفصل بين الصفة والخبر، فسَمَّوْها باسْم ما يلازِمُها، ويؤدِّي إلى معناها، فكانت تسميةُ البصريين أظهرَ)[8].

وقال ابنُ عصفور[9] وابنُ مالك[10] نحوًا ممّا قاله ابنُ الحاجب.

وعلل الرضي للتسمية الكوفية "العماد" بقوله: (لكونه حافِظًا لِمَا بعدَه حتَّى لا يَسْقُطَ عن الخَبَرِيَّة، كالعِماد للبيت الحافِظ للسقف من السقوط)[11].

وعلل الدماميني للتسمية الكوفية[12]، ورجَّح الاصطلاح البصري[13].

ورجَّح الاصطلاح الكوفيَّ عددٌ من الباحثين المحدثين، من أمثال محمد عبدالله جبر[14]، د.إبراهيم السامرائي[15]، وحدوارة عمر[16].

ولا منازعة في المصطلحات؛ لأنها علامات لتمييز الأشياء بعضها من بعض، كما أنها تتعاوَرُ فيما بينها، ولكن النحاة جميعًا متفقون على أثر الضمير في الجملة، ويعلمون أن له وظيفةً فيها، بغض النظر عن المصطلح الذي يُطْلَقُ عليه، قال العلوي: (... كُلُّهُم متفقون على المقصود والمعنوي، وهذا الخلاف- في الاصطلاح- أمر لفظي ليس وراءه كثير فائدة، فلا حاجة إلى بسط الكلام فيه)[17].

ورأى سيد رزق الطويل أن هذه المسألة (من مسائل التكييف الاصطلاحي، ولا أَثَرَ لها في واقع الدراسات النحوية)[18].

ويرى البحثُ أنه لا مشاحةَ في الاصطلاح؛ لأنَّ لِكِلا المصطلحين حَظًّا وافِرًا من الدلالة اللغوية الكامنة في أصله، ويظهر أثره في إضفاء التماسك على التركيب اللغوي الذي يكون فيه هذا الضمير، فكما أن "العِماد" يأتي- عند الكوفيين- للوصل بين المبتدأ والخبر، والربط بينهما، وإحكام بناء الجملة الاسمية، منسوخة وغير منسوخة، فإن "الفصل" يدل- عند البصريين- على البيان والإيضاح والتمييز والتفريق، ويؤيد هذا ما ورد في المعاجم اللغوية، مثل: العين[19]، ومقاييس اللغة[20]، والصَّحاح[21]، واللسان[22]، والقاموس[23]، والتاج[24].

فالخلافُ بين النحاة دائر حول التكيف الاصطلاحي لهذا الضمير، أما أثرُه في إحكام بناء الجملة الاسمية، والربط بين عنصرَيْها فلا خلافَ فيه.

ومن خلال ما طرحتْه المعاجمُ اللغوية السابقة يظهر للبحث أن الدلالات اللغوية للفصل تدور حول القطع، والقضاء، والخروج، والإبانة، وتمييز الشيء عن الشيء؛ ممّا يكسبها دلالة البيان والإيضاح، وتمييز الخبر من النعت، وهي الفائدة التي أكَّدها عليها البصريون، أما الدلالات اللغوية لـ "العماد"، أو "الدِّعامة" التي تدور حولها مادتا "عَمِدَ"، و"دَعَمَ"، فهي تدل على التقوية، والاتكاء، والاعتماد، والاستناد؛ ممّا يكسبها دلالة الربط والتقوية بين ركني الجملة الاسمية؛ لأنه- عند الكوفيين- إنما جيء به لِيُعْتَمَدَ عليه في الفصل بين كوْن الاسم خبرًا أو صفةً؛ لما يؤديه من الربط بين عنصرَي الجملة، وهذا يؤكد أن لكلا المصطلحين حظًّا وافِرًا من الدلالة التي تكمن في مادته اللغوية، فليس أحدُهما أولى بالاستعمال من الآخر، وإن كان المصطلحُ البصريُّ "الفصل" أشهرَ وأكثرَ استعمالاً.

المبحث الأول: اختلافُ النحاةِ حولَ حقيقةِ ضميرِالفَصْلِ:

اختلف النحاة حول حقيقة هذا الضمير، فقال بعضهم باسميته، وقال آخرون بحرفيته، فرأى سيبويه أنه إذا استُعملتْ "أنا"، و"أنت" وأخواتها لغير الفصل، فهي أسماء تؤثِّر في الجملة إعرابيًّا، وقد عبَّر عن ذلك بقوله: (هذا بابٌ لا تكونُ فيه "هو" وأخواتُها فيه فصلاً، ولكنْ يَكُنَّ بمنزلة اسم مبتدأ يُبْنَى عليه ما بعده...)[25]، فسيبويه يجعل هذه الكلمات أسماءً لها أثر إعرابي في الجملة إذا لم تقع فصلاً، وفي موضع آخر عدَّها فصلاً لا أثر لها في الجملة، من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى، حين تكون للفصل بين كوْنِ ما بعدها نعتًا أو خبرًا، وتكون- من جهة الإعراب- بمنزلة "ما" في قوله تعالى: "فبما رحمة من الله لنتَ لهم"، (سورة آل عمران 159)، وطبَّقَ ذلك عَمَليًّا عند إعرابه قولَه- صلى الله عليه وسلم: "كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطْرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"[26]، قال: (ففيه ثلاثةُ أوجه: فالرفعُ وجهان، والنصبُ وجهٌ واحدٌ)[27]، فَوَجَّهَ النصبَ في "اللذان" على أن تُجْعَلَ "هما" فصلاً، فلا تؤثر في الحكم الإعرابي لما بعدها؛ لكَوْنها فَصْلاً، وهذا لا يُفْقِدُ ضميرَ الفصل "هما" اسميتَه عند الخليل وسيبويه، ولكن يفقده المحلَّ الإعرابيَّ، أما وجها الرفعِ على أن "هما" اسم له محل إعرابي مع ما بعده[28].

ويؤيدُ هذا أن ابن عصفور نَسَبَ إلى الخليل القولَ باسمية هذه الضمائر مطلقًا، سواء أوقعت فصلاً أم لا، قال: (وزعم الخليل- رحمه الله- أنها أسماءٌ لا تنتقِلُ عن الاسمية)[29]، ونَسَبَ العَلَوِيُّ هذا الرأي إلى الخليل وسيبويه، وذكر أن الفارسيَّ اختاره[30]، كما نَسَبَ ابنُ عقيل إلى الخليل وغيره من البصريين القولَ بأن "الفصلَ" اسمٌ مضمر؛ لدلالته على مُسَمًّى، وذكر أن القولَ باسمية هذه الضمائر اختيارُ ابنِ مالك؛ لِعَدِّه إياه من المضمرات[31].

وقال ناظر الجيش: (إن الأكثرين على أنها حروف تخلَّصتْ للحرفية... وذهب الخليل، ووافقه جماعةٌ، إلى أنها باقية على الاسمية...والصحيحُ ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء)[32]، والذي عليه جمهورُ نُحاةِ الكُوفةِ أن هذه الضمائر أسماءٌ مطلقًا[33].

وذهب ابنُ عصفور إلى القول بحرفيته؛ قال: (واختلف النحويون في هذه الضمائر، فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر تَخَلَّصَتْ للحَرْفِيَّة... والصحيحُ أنها حروفٌ)[34].

وعدَّه الرضيُّ حرفًا، وحَشَدَ أدلتَه لذلك، قال: (... ثم لَمَّا كان الغرضُ المُهِمُّ من الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيره، صار حرفًا، وانخلع عنه لباسُ الاسمية، فلزِم صيغةً معينةً، أي: صيغة الضمير المرفوع...)[35].

ونفى ابن الحاجب الحرفية عن ضمير الفصل؛ قال: (... ولا يستقيمُ أن يكون حرفًا؛ لأن الحروف تلزم طريقة واحدة، وهذا يتغير باعتبار مَنْ هو له بالتكلم، والغيبة، والخطاب، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهذه أحكام الضمائر، فَدَلَّ على أنه ليس من قَبِيلِ الحروف... فالصحيح- إذنْ- أنها ضمائرُ)[36].

وعبَّر آخرون عن ضمير الفصل بعبارات مختلفة؛ للخروج من دائرة الخلاف حول حقيقته: أسمٌ هو أم حرفٌ، فأطلق عليه الزمخشري: "ضمير منفصل مرفوع"[37]، وسماه ابن الحاجب: "صيغة مرفوع منفصل"[38]، وعلَّلَ الرضِيُّ لتسمية ابن الحاجب بقوله: (قوله: "صيغة مرفوع" لم يقل: "ضمير مرفوع"؛ لأنه اختُلِفَ فيه، كما يجيء: هل هو ضميرٌ أوْ لا؟ ولا يمكن الاختلافُ في أنه صيغة ضمير مرفوع)[39].

وسماه أبو حيان "صيغة ضمير منفصل مرفوع"[40]، لكنه نقل قول الأكثرين بحرفيته، قال: (وأكثرُ النحاة يذهب إلى أنه حرف)[41]، وعبَّر الدماميني عنه بـ"الصيغة"[42]، كما أطلق عليه السيوطي: "ضمير رفع منفصل"[43].

وكل هذه العبارات التي عبَّر بها هؤلاء الأئمة النحاة عن الفصل، سوى المصطلحين المشهورين، أرادوا بها الخروج من دائرة الخلاف حول حقيقته: أسمٌ هو أم حرفٌ؟، وتسمية "الزمخشري"، و"أبي حيان"، و"السيوطي"، تسميةٌ مقبولةٌ؛ لتناسبها مع هيئته التي جاء عليها، وأصله الذي نُقِلَ منه، ومواقعه الإعرابية التي يشغلها، ووظيفته التركيبية والدلالية التي يؤديها في الجملة.

واختار العلويُّ القولَ باسميته، كما هو مذهب أهل الكوفة، محتَجًّا لذلك بأمرين يؤيدانِ الرأيَ الكوفيَّ، وما ينتج عنه من استحقاقه المحلَّ الإعرابيَّ:

قال العلوي: (والمختارُ عندنا أنه اسمٌ، كما هو مذهبُ أهل الكوفة، ويدل عليه أمران:

أما أولاً: فلأن المعلومَ قَطْعًا أن مدلولَ قولنا: "أنت"، و"أنتما"، "هما"، إذا وقعتْ فصلاً، كما قَرَّرناه، كمدلولها إذا وقعتْ مُصَدَّرةً في نحو قولك: أنتَ قائم، وأنتِ قائمة، وهو قائم، وهي قائمة، فإذا كان هذا اسمًا، فهكذا إذا وقعتْ فَصْلاً من غيرِ فَرْقٍ.

وأما ثانيًا: فلأن الاجتماعَ منعقدٌ بين النحاة على وجوب القطع باسمية هذه الضمائر إذا وقعتْ مبتدآت، فلو قضينا بحرفيتها في مواقعها فصلاً لكانت مشترَكةً، ولا شك أن الاشتراك على خِلافِ الأصل، فلأجْلِ هذا قضينا بكونها اسمًا حيث وقعتْ، دفعًا للاشتراك، وهذا هو مقصودنا)[44].

صرَّح العلوي في كلامه السابق أن ضمير الفصل اسم، كما صرح في كلامه الآتي أن اسميته تَكْفُلُ له الموضعَ الإعرابيَّ، إما ظاهرًا، وإما مُقَدَّرًا؛ قال: (... هل يكون اسمًا أم لا؟ اختلف النحاة في هذه المسألة، فالذي قاله علماء البصريين، كالخليل وسيبويه، واختاره الفارسي: إن هذا الضمير لا محل له من الإعراب، وإنما أُتِيَ به للفصل، وهذا كالصريح منهُمْ على أنه حرف؛ لأنه لو كان اسمًا لكان لا بدَّ له من إعراب، إما ظاهر، وإما مقدَّر... والذي عليه جماهير أهل الكوفة، الكسائي والفراء وغيرهما، أن هذا الضمير له موضع من الإعراب، وهذا تصريحٌ منهم باسميته... والمختار عندنا أنه اسم، كما هو مذهب أهل الكوفة...)[45].

وهذا تصريحٌ من العلوي باستحقاق ضمير الفصل المحلَّ الإعرابيَّ؛ لاختياره القولَ باسميته موافقةً للكوفيين، ولقوله السابق: "لأنه لو كان اسمًا لكان لا بدَّ له من إعراب، إما ظاهر، وإما مقدَّر"، فنجد أن الخليل وسيبويه ومن وافقهما

من البصريين يرون أن هذا الضمير اسمٌ له موضع إعرابي إذا لم يقع فصلاً، وينفُون عنه الموضعَ الإعرابيَّ إذا وقع فصلاً، ولكن يبقى على اسميته، وأن الكوفيين وابن الحاجب والعلوي يقولون باسميته، وبموضعه الإعرابي مطلقًا، استنادًا إلى أدلة ناهضة يؤيدها الاستعمال اللغوي، وهذا ما يميل البحثُ إلى اختياره؛ لأدلة أخرى يضيفها تؤيد مذهب الكوفيين، ومن وافقهم، في القول باسمية هذه الضمائر واستحقاقها الموضِعَ الإعرابيَّ، وهي:

أولاً: أن حدَّ الكلام عند النحاة هو: ما أفاد فائدة يحسُن السكوت عليها، وعرَّف الشاطبي الكلام المفيد بأنه: (ما يحصُل به عند السامع معنًى لم يكن عنده[46].

والكلام- بحذف ضمير الفصل- لا يفيد المعنى التامَّ الذي يفيده بوجوده، وذلك لأنه يكون في الكلام كلمةٌ إذا طُرحتْ منه نقص معناه في ذاته أو في صفاته، ولفظُه تامٌّ، فإذا دخلتْ ضمائرُ الفصل الجملةَ حصل عند السامع معنًى لم يكن عنده، فمثلاً دلالة قوله تعالى: "ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه الباطل" [لقمان 30]، تختلف عن دلالة قوله تعالى: "ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل" [الحج 62]، كما سيأتي تفصيله، فضميرُ الفصل رابطٌ مهم لا يُستَغْنَى عنه في إفادة المعنى الدقيق الذي قصده المتكلم، ولا تَتِمُّ هذه الإفادة باكتمال أركان الجملة فقط، وإنما بتمام الإبانة عن مقصود المتكلم، وتَحَقُّقِ ذلك عند السامع، وهذه أولى وظائف اللغة، وهي الربطُ بين المتكلم والسامع، وتحقيقُ الاتصال المفيد بينهما.

ثانيًا: لا تتم أركان الجملة إلا به:

جاء في الفقرة السابقة ضرورة وجود ضمير الفصل في الجملة من جهة المعنى؛ لأن الإفادة لا تتم، ولا يحصل عند السامع معنًى لم يكن عنده إلا به، وفي هذه الفقرة نجد أن أركان الجملة لا تكتمل إلا به، وباكتمالها تكتمل الإفادة أيضًا، فبينهما ارتباط وثيق، فمثلاً في قوله تعالى: "إن شانئك هو الأبتر" [الكوثر3]، بحذف ضمير الفصل "هو" لا نجد خبرًا لـ "إن"؛ لاحتمال أن يكون قوله تعالى: "الأبتر" نعتًا لقوله: "شانئك"، فوجب وجود الفصل، وأن يكون له محل إعرابي، فيكون "هو": مبتدأ، و"الأبتر" خبره، والمبتدأ والخبر في موضع رفع خبر "إن"، ومن دون هذا التوجيه ينتظر السامعُ خبرًا لـ "إن"، فمجيءُ "هو" في هذه الآية قَطَعَ الاحتمالَ، وحَسمَ الأمرَ لجعْل "الأبترُ" خبرًا، ودفَعَ توهُّمًا يقود إلى انتظار الخبر.

ولضمير الفصل "هو" في هذه الآية أهمية دلالية خاصة فوق هذه الأهمية التركيبية تظهر بمعرفة سبب نزولها، قال الواحدي: (... نزلتْ في العاص بن وائل)؛ لأنه وصف الرسول بعد وفاة ابنه عبد الله بأنه: (أبتر، فأنزل الله تعالى هذه السورة)[47].

فيظهر من مطالعة سبب نزول الآية أنها نزلت في شخص بعينه جاءت لفظة "الأبتر" على لسانه، ممّا يُظْهِرُ أهميةَ الضمير "هو" في الآية، وإرادة العاص بن وائل به دون غيره، فلا يمكن حذفه أو عدُّه لغوًا، نحوًا ولا دلالة، فكما أنه يضيف معنًى جديدًا إلى الجملة، فهو حقيقٌ بأن يكون له أثر في إعرابها؛ لهذه العلة.

ثالثًا: أقسام الكلم عند النحاة ثلاثة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، والضمائر تابعة لقسم الأسماء، فكيف يقال:

إنها حروف في موضع دون موضع؟ فالصحيحُ أنها أسماء، وفقًا لتقسيم الكلم عند النحاة، ويُعَدُّ تناقُضًا من بعض نحاة البصرة أن يَعْتَدُّوا به في إضافة معنًى جديدٍ إلى الجملة، وينفُوا عنه الأثرَ الإعرابيَّ فيها، ويقولوا: إنه حرف مُلغًى لا محل له، بل يمكن الاستغناء عنه، وفي هذا الصدد يقول أحمد عبد العظيم عبد الغني: (صَنَّفَ النحاةُ الضمائرَ تحت المقولة النحوية "الاسم" التي جعلوا منها قسيمًا لمقولتي: "الفعل" و"الحرف"، ومنحوا الضميرَ كثيرًا ممّا للاسم من وظائفَ نحوية، كالابتداء، والفاعلية، والمفعولية، والإضافة "وقوعه مضافًا إليه لا مضافًا"، ولكن النحاة الذين صنفوا الضمير تحت مقولة الاسم أُثِرَ عنهم الاصطلاح على بعض الضمائر "متصلة ومنفصلة على السواء" بأنها من قبيل الحروف... وهكذا بعد أن يُحَدَّد المصطلحُ النحويُّ، وتُؤَسَّسَ على تحديده القواعدُ والتصنيفاتُ، ترد استعمالاتٌ لغويةٌ تُعَكِّرُ على المصطلح وعلى النحاة صَفْوَ ما انتهَوْا إليه فيه، فلا يَجِدونَ لبقاء القواعد حلاًّ إلا جمعَ النقيضين في المصطلح، كأنْ يكون ما يندرج تحته اسمًا في بابٍ، وحرفًا في الباب نفسه، وفي غيره، كما هو الشأن في ضمير الفصل...)[48].

رابعًا: ولأن الضمائر تابعة للأسماء، والأسماء معارف، فالضمائر أيضًا معارف، بل هي أعرف المعارف وأخَصُّها، حسب الترتيب البصري المشهور للمعارف، يقول أبو إسحاق الشاطبي: (... فأعلاها المضمراتُ، ثم الأعلامُ...)[49]، فالضمائرُ أعرفُ المعارف، بل إنها أعرفُ من الأعلام التي لا خِلافَ في اسميتها، فكيف يُختَلَفُ في اسمية الضمائر؟ والأصل في التعريف: ما وُضِعَ لتعيينِ مسماه، يعني أن أصلَ وضعه أن يُعَيِّنَ مدلولَه بقَيْدِ حضورِه أو غَيْبَته، وعليه فالضمائر معارف؛ لأن العرب وضعت المضمَرَ دالاًّ على مُتَعَيَّنٍ في الخارج: متكلمٍ، أو مخاطَبٍ، أو غائبٍ[50].

خامسًا: الضمائرُ مبنيةٌ لِشَبَهِ الحرف وضعًا أو افتقارًا أو استغناءً، وشبهُ الضمائر بالحروف في تعلُّق معناها بغيرها، كما قال ابنُ يعيش وابنُ عصفور والرضي وغيرهم، ووجوبُ بنائها- لهذه العلة- لا يفقدها الاسمية، ولا الموضع الإعرابي[51].

سادسًا: يشغل الضميرُ كثيرًا من المواقع النحوية التي يشغلها الاسمُ الظاهرُ، وحينئذ يكون اسمًا، ومستحقاً للأحكام الإعرابية التي يُحْكَمُ بها للاسم الظاهر.

سابعًا: شاركت الضمائرُ الأسماءَ الظاهرةَ في الاسمية؛ لأنها تقع مواقعها وتقوم بوظائفها، كما تقدم، ولهذه العلة نفسها حُكِمَ للجمل ذات المحل الإعرابي بأن لها محلاًّ من الإعراب؛ لأنها تقوم بوظيفة المفرد وتقع موقعه، وكذلك ضمائر الفصل تقع موقع الأسماء الظاهرة، كما تقدم، فهي حقيقة بالاسمية، ومستحقة الموضعَ الإعرابيَّ؛ للعلة نفسها التي من أجلها حُكِمَ للجمل ذات المحل الإعرابي به.

ثامنًا: يشهد لاسمية ضمير الفصل، وموضعه الإعرابي، وقوة ترجيح ذلك، ووجاهة أدلته ما حكاه سيبويه عن "ناس كثير من العرب" من أنهم يعربونه مبتدأً، وما بعده مبنيٌّ عليه؛ قال: (وقد جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب "هو وأخواتها" في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبنيٌّ عليه، فكأنك تقول: أظن زيدًا أبوه خيرٌ منه، ووجدت عَمْرًا أخوه

خيرٌ منه، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أن ناسًا كثيرًا يقرأونها: "وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون"، وقال الشاعر قيس بن ذُرَيْح:

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها

وكنتَ عليها بالملا أنتَ أقدَرُ

وكان أبو عمرٍو يقول: إن كان لهو العاقلُ...)[52].

ويؤخذ من كلام سيبويه المتقدم أن ناسًا كثيرين من العرب يحكُمون لضمير الفصل بالاسمية والموضع الإعرابي مطلقًا، ومثَّل بمثالٍ وقع فيه ضميرُ الفصل مع ما بعده جملةً اسميةً في محل نصب مفعولاً ثانيًا لـ "أظن"، وهو قول رؤبة: "هو خيرٌ منك"، ووقع "هم الظالمون" جملةً اسميةً في محل نصب خبرًا لـ "كان" في القراءة القرآنية، وجاء "أنت أقدرُ" خبرًا لـ "كنتَ" في الشاهد الشعري.

ويقوِّي ما حكاه سيبويه أنه مَحْكِيٌّ عن "ناسٍ كثيرٍ"، وهم "من العرب"، وأنه أيَّدَ ما حكاه بمثالٍ، وقراءة قرآنية، وشاهدٍ شعريٍّ، ويؤيدُ هذا قراءاتٌ قرآنيةٌ أخرى، منها:

- "كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم" [المائدة 117]، تُقْرَأُ: "الرقيبُ" رفعًا على أنها خبر لـ"أنت"، وجملة "أنت الرقيبُ" في محل نصب خبر "كان"[53].
- "وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحقَّ من عندك..." [الأنفال 32]، تُقْرَأُ برفع "الحقُّ" خبرًا لـ"هو"، والمبتدأ والخبر "هو الحقُّ" جملةٌ اسميةٌ في محّل نصب خبر "كان"، قرأ بها الأعمش، والمطوعي، وزيد بن علي[54].
- قال الزجاج: (ويجوز: "هو الحقُّ..." ولا اختلاف بين النحويين في إجازتها)[55].
- وفي سبب نزول هذه الآية قال الواحدي: (قال أهل التفسير: نزلت في النضر بن الحارث، وهو الذي قال: إن كان ما يقول محمدٌ حقًّا فأمطرْ علينا حجارةً من السماء)[56].
- فنزول هذه الآية فيمن دعا بهذا الدعاء يدل على تشكيكهم فيما جاء به النبي- صلى الله عليه وسلم- وسخريتهم منه أيضًا، وأعانَ وجودُ ضمير الفصل: "هو" على فَهْم هذه الدلالة.
- "إن ترنِ أنا أقلَّ منك مالاً وولدًا" [الكهف 39]، تُقْرَأُ: "أَقَلُّ"، بالرفع، وتوجيهُها أنَّ "أنا أَقَلُّ" جملةٌ اسميةٌ من مبتدأ وخبر في محلِّ نصب مفعولاً ثانيًا لـ "تَرَنِ"، والمفعولُ الأولُ هو الياءُ المحذوفةُ، والتقدير: "تَرَني"[57].
- "ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحقَّ..." [سبأ 6]، تُقْرَأُ برفع "الحق"، على أنَّ "هو الحقُّ": مبتدأ وخبر "جملةٌ اسميةٌ" في محلِّ نصب المفعولِ الثاني للفعل: "يَرَى"، قرأ بهذا الوجه ابنُ أبي عبلة[58]، قال البيضاوي: (... ومن رفع "الحق" جعل "هو" مبتدأ، و"الحق" خبره، والجملةُ في محلِّ نصبِ ثاني مفعولَيْ "يَرَى")[59].
- "وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين" [الزخرف 76]، تُقْرَأُ: "ولكن كانوا هم الظالمون" على أنَّ: "هم الظالمون" مبتدأ وخبر "جملةٌ اسميةٌ" في محل نصب خبر "كان"، قرأ بهذا الوجه: عبدالله بن مسعود، وأبو زيد النحوي[60].

- "وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرًا وأعظم أجرًا" [المزمل 20]، تُقْرَأُ: "خيرٌ" بالرفع، وقوله تعالى: "هو خيرٌ"، على هذه القراءة، مبتدأ وخبر "جملةٌ اسميةٌ" في محل نصب المفعول الثاني للفعل الناسخ "تجدوه"، قرأ بها أبو السمال[61].

قال الزجاج: (ولو كان في غير القرآن لجاز: "تجدوه هو خيرٌ"، فكنتَ ترفع بـ"هو"، ولكن النصبَ أجودُ في العربية، ولا يجوز في القرآن غيره[62].

وذكر العلويُّ أن قراءة الرفع في بعض الآي المتقدمة لغة رديئة[63]، ويرى البحثُ أنها ليست كذلك؛ لأن هذه الأوجه توافق لهجة تميم ذات المكانة المعروفة في التقعيد النحوي، ولها من الفصاحة منزلة لا تُجْحَدُ، وهم يرفعون الفصل على الابتداء، وما بعده خبر مطلقًا[64].

كما أن من شروط القراءة المعتبرة موافقةَ العربيةِ ولو بوجهٍ من الوجوهِ، على ما ذكره ابن الجزري، رحمه الله[65]، وهذه القراءات توافق وجهًا صحيحًا فصيحًا من وجوه العربية، حكاه سيبويه عن "ناسٍ كثيرٍ من العرب"، وقال به الكوفيون، واستعمله بنو تميم في كلامهم، وجاء في أشعارهم التي استدل النحاةُ بكثيرٍ منها على إثبات القواعد النحوية.

وممّا يؤكد هذا ورودُ كثيرٍ من الشواهد في أبوابٍ نحويةٍ مختلفةٍ لشعراءَ تميميين معروفين بالفصاحة، واحتجَّ النحاة بأشعارهم، منهم: أوس بن حجر[66]، والأسود بن يعفر[67] والأقرع بن حابس، والنمر بن تولب، والمخبل السعدي، وجرير، والفرزدق، والزبرقان، والكلحبة اليربوعي، والحر الرياحي[68].

وممّا يؤكد منزلة لهجة بني تميم، وسلامة لغتهم، ومكانتها في الاحتجاج والتقعيد قولُ السيوطي، نقلاً عن الفارابي: (... والذين عنهم نُقلت العربية، وبهم اقتُدِيَ، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب: هم قيسٌ، وتميمٌ، وأسدٌ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذَ ومعظمُه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف...)[69].

ونقل السيوطي عن أبي عمرٍو أن (أفصح الناس عليا تميم وسفلى قيس)[70].

وبهذا نجد أن الكوفيين يرفعون الفصل على الابتداء، وما بعده خبرٌ مطلقًا اعتدادًا بالمنقول من القراءات القرآنية، واحترامًا للمأثور من كلام العرب الفصحاء؛ لأنها تمثل حُقُولاً لغويةً لا ينبغي تجاهلُها، وفي ذلك يقول د.أحمد علم الدين الجندي: (والحق أن الكوفيين أشدُّ احترامًا لما ورد من لهجات القبائل، فلم يهملوا شيئاً...لأن كلَّ لهجة تمثل حقلاً لغوياً لا يصح إهدارُه والحيْفُ عليه)[71].

ولهذا يرى البحثُ أنه لا تناقض بين النظرية والتطبيق عند الكوفيين؛ إذ قبلوا القراءات السابقة، وأخذوا بها، واتكأوا عليها وعلى غيرها من الشواهد في موقفهم من حقيقة ضمير الفصل، وموضعه الإعرابي، في حين رفض البصريون الأخذَ بها، ووقفوا منها موقفَ المعارَضة، ولذلك يرى البحث أن هذه الضمائر أسماءٌ لا يُستَغنَى عنها نحوًا ولا دلالةً، وأنها مستحقة الموضِعَ الإعرابيَّ، وتكون هي وما بعدها جملةً اسميةً خبرًا للمبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، ومن أقسام الخبر المعروفة: "الخبر الجملة الاسمية"، فرأيُ الكوفيين عندي أرجح في هذا

الجانب؛ لما تقدم من مراعاته الدلالةَ، وعناصرَ التركيب اللغوي الفعليةَ، وكلُّ مَنْ نفى الاسمية عن ضمير الفصل رأى عدمَ استحقاقه الموضعَ الإعرابيَّ، وهو ما ستجلِّيه الدراسةُ في الفقرة الآتية.

المبحث الثاني: خلاف النحاة حول الموضع الإعرابي لضمير الفصل:

الخلاف النحوي السابق حول حقيقة هذا الضمير يقود البحثَ إلى الكلام على الخلاف في موضعه الإعرابي، فمن عدَّه اسمًا رأى أن له موضعًا إعرابيًّا، وهو قولُ الخليل وسيبويه، ومن وافقهما، وقولُهم مقيَّدٌ بعدم وقوعه فصلاً بين النعت والخبر، ورأيُ الكوفيين أنه اسم في كل موضع يقع فيه، وأن له محلاً إعرابيًّا في كل أحواله، ورأى أكثرُ البصريين أنه حرفٌ لا محل له من الإعراب مطلقًا.

وسببُ خلافِهم حول موضعه الإعرابي خلافُهم حول دوره في الجملة، فمنهم من يرى أنه إذا استُعْمِلَ فصلاً بين النعت والخبر، صار دخوله في الكلام كخروجه، لا يُغَيِّرُ حالَ ما بعدَه عنه قبل دخوله، من جهة الإعراب، ولا من جهة الدلالة، وهو قول الخليل وسيبويه، ومن وافقهما، قال سيبويه: (واعلم أن ما كان فَصْلاً لا يُغَيِّرُ ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكَرَ)[72]، وقال: (فصار "هو" وأخواتها هنا بمنزلة "ما" إذا كانت لَغْوًا في أنها لا تُغَيِّرُ ما بعدها عن حاله قبل أن تُذْكَرَ)[73].

ومثَّل السيرافي لهذا بقوله: (... وأما مفارقتُه لما كان مبتدأً وخبرًا أن الفَصْلَ لا يُغَيِّرُ الإعراب عمّا كان قبل دخوله، والمبتدأ يغيِّره، تقول إذا أردتَّ الفصل: كان زيدٌ هو خيرًا منك، وإذا جعلتَ "هو" مبتدأً قلتَ: كان زيدٌ هو خيرٌ منك، وليس للفصل موضعٌ من الإعراب: رفعٌ، ولا نصبٌ، ولا جرٌّ...)[74].

فسيبويه والخليل ومن وافقهما يرون أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، إذا استعمل فصلاً، أما إذا استعملَ في غير هذه الوظيفة أُعْرِبَ حسب موقعه الذي يكون فيه، وهو ما طبَّقه سيبويه عند إعرابه قولَه- صلى الله عليه وسلم: (... حتى يكون أبواه هما اللذان يهوِّدانه...)[75]، بتوجيه النصب في "اللذان"، كما تقدم، على أن تجعل "هما" فصلاً، فلا يكون له أثر في إعراب الجملة التي تشتمل عليه، وما بعده يُعْرَبُ حسب حاجة ما قبله.

ويرى ابنُ يعيش أن هذا الضمير إذا وقع فصلاً فَقَدَ الاسميةَ والموضعَ الإعرابيَّ، قال: (وإذا جعلتَه فصلاً، فقد سلبتَه معنى الاسمية، وابتزَزْتَه إياه، وأَصَرْتَه إلى حَيِّز الحروف، وألغيتَه كما تُلْغَى الحروف، نحو إلغاء "ما" في قوله: "فبما رحمةٍ من الله"، فلا يكون له موضع من الإعراب)[76].

وعلّل ناظر الجيش لهذا الرأي بقوله: (... اشْتَدَّ شَبَهُهُ بالحرف؛ إذ لم يُجَأْ به إلا لمعنًى في غيره، فلم يَحْتَجْ إلى موضع من الإعراب)[77]، ولكن شبهَه بالحرف يوجب بناءَه، ولا يفقدُه الاسميةَ، ولا الموضعَ الإعرابيَّ.

وذكر سيبويه أن هذه الضمائر تكون بمنزلة اسم مبتدأ يُبْنَى عليه ما بعده إذا لم تكنْ فصلاً[78]. فمجيءُ هذه الضمائر لغير الفصل يكفُلُ لها محلاً إعرابيًّا عند الخليل وسيبويه، ومن وافقهما؛ للتغير الذي طرأ على وظيفتها، والدور الدلالي الذي تؤديه في الجملة.

ورجَّح ناظر الجيش ما ذهب إليه الخليل من أن هذه الضمائر (أسماء، ولا موضع لها من الإعراب؛ إذ

لا يُحتاج إلى ذلك في كل موضع؛ لأن حقيقة الاسمية ثابتة في كل منها، وهي الدلالة على المسمَّى مثل سائر الأسماء، وإذا ثبت أنه من الأسماء فلا بُعْدَ في أن يكون ضميرًا؛ إذ دلالتُه بكنايةٍ كسائر الضمائر)[79].

ومنهم من يرى أن له موضعًا من الإعراب في كل أحواله، وهم الكوفيون، فله عند الكسائي ما لما بعده، وله عند الفراء ما لما قبله[80]، فإذا قلتَ: زيدٌ هو القائمُ، فـ "هو" في موضع رفع على مذهبيهما، وإذا قلتَ: ظننتُ زيدًا هو القائمَ، فـ "هو" في موضع نصبٍ عند كليهما أيضًا، وإذا قلتَ: كان زيدٌ هو القائمَ، فـ "هو" عند الكسائي في موضع نصبٍ، وعند الفراء في موضع رفعٍ، وإذا قلتَ: إن زيدًا هو القائمُ، فـ "هو" عند الكسائي في موضع رفع، وعند الفراء في موضع نصبٍ[81].

وقال ابن الحاجب: (وهذه الضمائر لا تخلو إما أن يكون لها موضع من الإعراب أوْ لا، وباطلٌ ألا يكون لها موضعٌ من الإعراب؛ لأنها كلَّها في التركيبات لها موضع من الإعراب، فإذا كان لها موضعٌ فلا يخلو من أن يكون رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، ولا عاملَ لواحدٍ منها، وإنما قلنا: إن لها موضعًا من الإعراب؛ لأنها مضمرة، فتجري على قياس باب المضمرات... فالصحيحُ- إذنْ- أنها ضمائرُ، وموضعُها على حسب ما قبلها توكيدًا...)[82].

ويرى البحثُ استحقاقَ هذه الضمائر للموضع الإعرابي في كل موضع تقع فيه؛ للوظائف التركيبية والدلالية التي تحققها، ولا تستفاد إلا بها، ولأدلة اسميتها التي تقدمت، وللشواهد التي أوردناها في الفقرة "ثامنًا" من المبحث الأول، ويكون إعرابُها مبتدأً ثانيًا، وما بعدها خبرها، وهما معًا جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدأ الأول، أو في محل رفع خبر "إن"، إذا كانت الجملة منسوخة، وذلك إذا كان ما بعد ضمير الفصل مرفوعًا، فإذا كان ما بعده منصوبًا خبرًا لـ "كان"، أو إحدى أخواتها، أو مفعولاً ثانيًا لـ "ظَنَّ"، أو إحدى أخواتها، أُعرب توكيدًا لما قبله، على رأي الفراء وابن الحاجب، سواء أكان ما قبله اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا، ولكن يبقى إشكال، وهو أنه لا يجوز توكيد الظاهر بالمضمر، كما رأى سيبويه وابن عصفور والرضي وغيرهم، لكن أبا حيان نقل جوازه، وأنه ضرب من ضروب الفصاحة؛ قال عند تعرضه لإعراب أول سورة البقرة: (... وذكروا في هذه الآية من ضروب الفصاحة أنواعًا... السادس: تأكيد المظهَر بالمضمَر في قوله: "وأولئك هم المفلحون"[83]، وبهذا لا يكون ضميرُ الفصل مُلْغًى من جهة الإعراب؛ للوظائف التركيبية والدلالية التي يقدمها، وهو موضوع الفقرة الآتية.

المبحث الثالث: الوظائف التركيبية والدلالية لضميرالفصل:

أكَّدَ كثيرٌ من النحاة أن وظيفة الفصل: (الإيذانُ بأن ما بعده خبرٌ لا نعتٌ)[84]، وهذا ما توحي به دلالةُ التسمية البصرية، وتوسَّع بعضهم في العبارة فذكر لفظة "تابع" بدلاً من لفظة "نعت"؛ لشمول الأولى كُلَّ التوابع النحوية؛ لأنه قد يُفْصَل حيث لا يصلُحُ النعت، نحو: كنتَ أنت القائم؛ إذ الضمير لا يُنْعَتُ[85].

ولكن ضمير الفصل جاء في نصوص فصيحة لا يكون وجودُه فيها دافعًا لالتباس الخبر بالنعت، وهي مواضع توسَّع فيها النحاة، وأوردها الرضي في شرح

الكافية، قال: (ثم إنه اتُّسِعَ في الفصل، فأُدْخِلَ حيثُ لا لبسَ بدونه أيضًا...)[86]، وأوضح ابن يعيش أن هذا يكون إجراءً للمضمر مُجْرَى الظاهر، قال: (... فالجوابُ ألا يَقَعَ الفصلُ إلا بعد الاسم الظاهر ممّا يوصَفُ، فلما ثَبَتَ هذا الحكمُ للظاهر أُجْرِيَ المضمرُ مجراه، وإن كانت المضمرات لا تُوصَفُ)[87].

وذكر أكثر النحاة أنه يفيد التأكيد، ورَكَّزَ البيانيون على إفادته الاختصاصَ[88].

ولكن معايشة النصوص تنتج لنا أن الفصل يفيد كثيرًا من الدلالات، سأتعرض لبعضها ممّا كان الفصل سببًا رئيسًا في إفادتها؛ تأكيدًا على أهميته التركيبية والدلالية، وأنه ليس لغوًا أو زائدًا، أو أن دخوله في الكلام كخروجه منه، من جهة الأثر الإعرابي، كما يرى النحاة البصريون، وسيحاول البحثُ الإفادةَ من مقولات نحو النص؛ لفهم مواقع هذا الضمير، وفقه دلالاتها، والبصر بوظائفها، وبيان دوره في التماسك النصي، ومنها: التناص، وهو: (علاقة تقوم بين أجزاء النص بعضها وبعض، كما تقوم بين النص والنص، كعلاقة السؤال بالجواب، وعلاقة التلخيص بالنص الملخَّص، وعلاقة المسوَّدة بالتبييض، وعلاقة المتن بالشرح، وعلاقة الغامض بما يوضِّحه، وعلاقة المحتمِل بما يحدِّد معناه، وهذه العلاقةُ الأخيرةُ هي المقصودةُ بعبارة: "القرآنُ يفسِّر بعضُه بعضًا")[89]، والسبك، وهو (معيارٌ يهتمُّ بظاهر النص، ودراسة الوسائل التي تتحقَّقُ بها خاصيةُ الاستمرار اللفظي)[90]، والحبك، ويطلق عليه: التماسك، ويتصل هذا المعيار (برصد وسائل الاستمرار الدلالي في عالم النص، أو العمل على "إيجاد الترابط المفهومي")[91]، وبهذا يكون (السبك مرتبطًا باللفظ، والحبك مرتبطًا بالمعنى)[92].

1 - الكشف عن كوامن النفس واستنباط هذه الدلالة من الجملة المشتملة على الفصل، ومثالُ ذلك الجملُ القرآنيةُ التي تناولتْ رغبةَ السَّحَرة في الإلقاء قبل موسى، عليه السلام، ويظهرُ ذلك عند التعرُّض لقوله سبحانه في سورة الأعراف 115: (قالوا يا موسى إما أن تُلْقِيَ وإما أن نكون نحن الملقين)، قال أبو حيان: (فيه ما يَدُلُّ على رغبتهم في أن يُلْقُوا قبله من تأكيدِ ضميرِهم المتصلِ بالمنفصل، وتعريفِ الخبر، وإقحامِ الفصل)[93].

وقال البيضاوي: (خَيَّرُوا موسى مُراعاةً للأدب، أو إظهارًا للجَلادة، ولكن كانت رغبتُهم في أن يُلْقُوا قبلَه، فنَبَّهُوا عليها بتغيير النظم إلى ما هو أبلغُ، وتعريفِ الخبر، وتوسيطِ الفصل، أو تأكيدِ ضميرِهم المتصل بالمنفصل)[94]، ورأى الزمخشري[95]، والقرطبي[96] أن تخييرهم إياه أدبٌ حَسَنٌ راعَوْهُ معه، عليه السلام.

ويرى البحثُ أن تخييرَ السحرةِ موسى، عليه السلام، ليس من هذا الباب الذي ذكره الزمخشري والقرطبي؛ لما يدل عليه الحوار الذي دار بينهم وبين فرعون في سورة الأعراف 113، 114: (وجاء السحرةُ فرعونَ قالوا إن لنا لأجرًا إن كنا نحن الغالبين* قال نعم وإنكم لمن المقربين)، وفي سورة الشعراء 41، 42: (فلما جاء السحرة قالوا لفرعون أئن لنا لأجرًا إن كنا نحن الغالبين* قال نعم وإنكم إذًا لمن المقربين)، فكان حرصهم شديدًا، كما يظهر من الحوار في الموضعين، على الأجر.

ويؤيد هذا - أيضًا - قولُ أبي حيان: (والذي

يظهر لي أن تخييرهم إياه ليس من باب الأدب، بل ذلك من باب الإدلال لما يعلمونه من السحر وإيهام الغَلَبَة والثقة بأنفسهم، وعدم الاكتراث والابتهال بأمر موسى...)[97].

ويؤكد هذه الدلالة أن موسى، عليه السلام، حين قدَّمهم حكى القرآنُ سرعتَهم في الفعل، قال تعالى في سورة الأعراف 116: (قال أَلْقُوا فلما ألقَوْا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم)، وفي سورة طه 66: (قال بل أَلْقُوا فإذا حبالهم وعِصِيُّهم يُخَيَّل إليه من سحرهم أنها تسعى)، وفي سورة الشعراء 43، 44: (قال لهم موسى أَلْقُوا ما أنتم مُلْقُونَ* فأَلْقَوْا حبالهم...)، فاستخدامُ القرآنِ الفاءَ في: "فلما"، "فإذا حِبَالُهم"، "فَأَلْقَوْا"، يدل على سرعتهم في الإلقاء فَوْرَ السماح لهم؛ ممّا يؤكد رغبتهم في التقدُّم عليه، وهذا يؤيد دور التناص في التماسك النصي للقرآن الكريم في المواضع المختلفة للقصة.

وقال الزركشي: (... فأكَّد السحرةُ ضميرَ أنفسِهم في الإلقاء دون ضمير موسى، عليه السلام؛ حيث لم يقولوا: "إما أن تلقي أنت"، وفيه دليلٌ على أنهم أَحَبُّوا التقديمَ في الإلقاء؛ لعلمهم بأنهم يأتون بسحر عظيم يقرر عظمته في أذهان الحاضرين، فلا يرفعُها ما يأتي بعدها على زعمهم...)[98]، وتتجلى هنا معايير التناص، والسبك، والحبك التي تمثل معايير رئيسة في نحو النص، وقد أعانت هذه المعايير على فهم هذه الدلالة، وأكدت التماسك النصي للقرآن الكريم، وتحققت بها نصية النص، وكان وجود ضمير الفصل سببًا رئيسًا في إفادة هذه الدلالة؛ لأن معنى العبارة لا يُظْهِرُها وحده، وإنما بوجود الضمير فيها؛ لأنها لا تحمل مجرد التخيير؛ إذْ إنهم لو أرادوا ذلك لقالوا: "إما أن تلقيَ وإما أن نلقي"، كما جاء في سورة طه 65: "إما أن تلقي وإما أن نكون أول من ألقى"، ولا يفيد الضمير "نحن" في الآيات التي ورد فيها القَصْرَ، ولا التأكيدَ؛ لأنهما فريقان سيلقي أحدهما قبل الآخر حَتْمًا، فلا حاجةَ إلى القَصْر، أو التأكيد.

والتناصُّ بين آيات القرآن في المواضع المختلفة التي وردت فيها قصة موسى، عليه السلام، مع فرعون وقومه، وذكر البحثُ أمثلةً منها، يؤيدُ هذه الدلالةَ، ممّا يندرج تحت عبارة: "القرآن يُفَسِّرُ بعضُه بعضًا"، كما يظهر أثر معيار السبك في ربط أجزاء الكلام وفق متطلباته التركيبية التي ينبني عليها حتى يصبح وحدة واحدة، وإن تفرقت المواضع في سور القرآن؛ ممّا يؤدي إلى الترابط المفهومي بين مواضع النص القرآني التي تناولت هذه القصة، وهو المقصود من "الحبك".

2 - الكمال في الوصف، ومعناه: كمالُ اتِّصافِ المبتدأ بالخبر، وهو ما عبَّر عنه عبد القاهر الجرجاني بقوله: (أن تَقْصُرَ جِنْسَ المعنى على المُخْبَرِ عنه لقَصْد المبالَغة، وذلك قولك: "زيد هو الجواد"، و"عمرو هو الشجاع"، تريد أنه الكامل، إلا أنك تُخْرِجُ الكلامَ في صورة تُوهِمُ أن الجُودَ أو الشجاعة لم تُوجَدْ إلا فيه، وذلك لأنك لم تَعْتَدَّ بما كان من غيره؛ لِقُصُوره عن أن يبلُغَ الكمالَ)[99].

وإفادة هذين المثالين كمالَ اتصاف المبتدأ بالخبر؛ لوجود ضمير الفصل بينهما، ولا تُفْهَمُ هذه الدلالة من تعريف ركنَي الجملة فقط، فلو قلنا: زيدٌ الجوادُ، وعمرٌو الشجاعُ لما أفاد التركيبُ اللغويُّ تلك

الدلالةَ، ولكن الضمير يُعِينُ على إفادتها، ومن أمثلة ذلك قوله سبحانه في سورة التوبة 67: (إن المنافقين هم الفاسقون)، قال أبو حيان: ("هم الفاسقون": أي الكاملون في الفِسْقِ الذي هو التمرُّدُ في الكفر والانسلاخ من كل خير...)[100].

3- مراعاة القياس النحوي البصري، وهذه فائدة تركيبية ودلالية، إذ تُوجِبُها قواعدُ القياس النحوي البصري من جهة، وتفيد معنًى دلاليًّا لا يستفاد بدون الفصل من جهة أخرى.

يرى البصريون أنه لا يجوزُ تأكيدُ الضمير المتصل بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بالضمير المرفوع المنفصل، كما يرون أنه لا يجوزُ العطفُ على الضمير المتصل إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل، ولا يشترط الكوفيون ذلك[101].

وقد عبَّر ابن مالك عن رأي البصريين في المسألة الأولى بقوله[102]:

وإنْ تؤكِّدِ الضميرَ المُتَّصِلْ

بالنَّفْسِ والعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ

ويقول في جواز تأكيد كل ضميرٍ متصلٍ بالضمير المرفوع المنفصل[103]:

ومُضْمَرَ الرَّفْعِ الذي قد انْفَصَلْ

أَكِّدْ به كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

وعبَّرَ عن رأيهم في المسألة الثانية بقوله[104]:

وَإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ

عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

فهذه القاعد البصرية أَوْجبتْ وجود ضمير الفصل نحويًّا ودلاليًّا في هذين الموضعين، وتتجلى دلالاتُها في القرآن الكريم؛ حيث تقدم دلالاتٍ جديدةً لا تُوجَدُ إلا بوجود هذا الضمير.

ومثال ذلك قوله تعالى في سورة المؤمنون 83: (لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل)، وفي سورة النمل 68: (لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل)، قال الكرماني: (لأن ما في هذه السورة "النمل" على القياس، فإن الضمير المرفوع المتصل لا يجوز العطف عليه حتى يؤكَّدَ بالضمير المنفصل، فأَكَّدَ "وُعِدْنا نحن"، ثم عطف عليه: "آباؤنا"...)[105].

والضميرُ المرفوعُ المنفصلُ هو ضميرُ الفصلِ، كما جاء في تعريفات النحاة المتقدمة له، وبيان شروطه؛ فدلالةُ هذا الضمير إذا وقع فَصْلاً كدلالته إذا لم يقعْ فَصْلاً، ويؤيدُ هذا اشتراطُ النحاةِ مطابقتَه ما قبلَه في النوع والعدد والدلالة "متكلم، مخاطَب، غائب"، كما أن ضمير الفصل لا يكون إلا ضميرًا مرفوعًا منفصلاً، فهما في الدلالة سواءٌ[106].

وقال تعالى في سورة الأنبياء 54: (قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين)، قال الزمخشري: (و"أنتم" من التأكيد الذي لا يصحُّ الكلامُ مع الإخلال به؛ لأن العطف على ضميرٍ هو في حُكْم بعض الفعلِ ممتنعٌ، ونحوه: "اسكن أنت وزوجك")[107].

يرى البصريون ضرورة وجود الضمير في هاتين المسألتين لتحسين الكلام وتوكيده[108]؛ فهو من التأكيد الذي لا يصح الكلام مع الإخلال به[109]؛ ممّا يؤكد الوظيفة التركيبية والدلالية له، ولكن رَفَضَ كثيرٌ من النحاة أن يكون ضميرُ الفَصْلِ توكيدًا للاسم الظاهر

السابق عليه محتجين بأن المظهَر لا يؤكَّد بالمضمَر، إلا أن أبا حيان نقل جوازه، وأنه ضرب من ضروب الفصاحة[110]، كما تقدم.

ومن الوظائف التركيبية والدلالية التي يحققها توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين: مجانبةُ الوجه الضعيف؛ لأنه لا يجوز: زيدٌ قام نفسه، وهند قامت عينها إلا على ضعفٍ، ودفعُ اللَّبْس الذي يعرِض لو لم يؤتَ بالضمير المنفصل، وإزالةُ قبح اللفظ؛ لأن الضمير المتصل جارٍ من الفعل مجرى الجزء، فكأن تأكيده بالنفس أو العين، إذا لم يؤتَ بالضمير المنفصل، جارٍ على الفعل لا على الضمير، فأزالوا قُبْحَ اللفظ بهذا الضمير المنفصل، كما ذكر أبو إسحاق الشاطبي[111]، وهذه أمور يتصل بعضها بالتركيب، وبعضها بالدلالة.

4- ترجيح أحد الأوجه النحوية المحتَمَلة: يجب وجودُ ضمير الفصل؛ لإقامة وجه نحوي تشهد له قراءة متواترة؛ فهو ذو فائدة تركيبية دلالية معًا، ومثالُ ذلك قوله تعالى: (وكلمةُ الله هي العليا): "سورة التوبة 40"، تُقْرَأ: "كلمة" بالرفع والنصب، والرفعُ أبلغُ، وعلةُ ترجيحه توسيطُ الفصل، وقراءةُ "كلمةُ" بالرفع من القراءات العشر المتواترة، قال البيضاوي: (وقرأ يعقوب: "وكلمةَ الله"، بالنصب، عطفًا على: "كلمةَ الذين"، والرفعُ أبلغُ؛ لما فيه من الإشعار بأن كلمةَ الله عاليةٌ في نفسها، وإن فاقَ غيرُها فلا ثباتَ لتفوقه ولا اعتبارَ، ولذلك وسَّط الفصلَ[112]، وتُعْزَى قراءةُ الرفع أيضًا إلى الأعمش، والحسن، والمطوعي، وأبي مجلز[113]، وذكر العكبري أن وجه النصب ضعيفٌ لثلاثة أوجه[114]، والعطفُ- وهو من وسائل السبك في نحو النص- يربط بين أجزاء الآية، ويحقِّقُ تماسُكَها؛ لأنه يقتضي إشراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وهو الجَعْلُ هنا، ولكن قراءة الرفع أبلغُ؛ لأنها جملة اسمية استئنافية مستقلة إعرابًا، كما أنها مستقلة من جهة الدلالة، وتفيد الدوام والثبوت، ومن علل ترجيح هذا الوجه النحوي وجود ضمير الفصل في الآية، وهذه وظيفة تركيبية ودلالية معًا، قال الآلوسي: (ولا يَخْفَى ما في تغيير الأسلوب من المبالغة؛ لأن الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبوت، مع الإيذان بأن الجَعْل لم يتطرق لتلك الكلمة، وأنها في نفسها عاليةٌ، بخلاف عُلُوِّ غيرِها، فإنه غيرُ ذاتيٍّ، بل بِجَعْلٍ وتَكَلُّفٍ، فهو عَرَضٌ زائلٌ، وأمرٌ غيرُ قارٍّ، ولذلك وسَّط ضمير الفصل، وقرأ يعقوب: "كلمةَ الله"، بالنصب، عطفًا على "كلمةَ الذين"، وهو دون الرفع في البلاغة)[115].

5- **التأكيد:** لا يَرِدُ ضميرُ الفصل حَشْوًا في الكلام؛ لأنه يؤدي وظائفَ، ويفيد دلالاتٍ، منها التأكيد، وقد عبَّر البلاغيون عن مثل هذا بالتمام أو التتميم، وهو أن يأتيَ في الكلام كلمةٌ إذا طُرِحَتْ من الكلام نَقَصَ معناه في ذاته أو في صفاته ولَفْظُهُ تامٌّ[116].

وعبَّر عبد القاهر الجرجاني عن هذا بقوله: (... فإذا قيل لك: زيد المنطلق صار الذي كان معلومًا على جهة الجواز معلومًا على جهة الوجوب، ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمَّى "فصلاً" بين الجزأين فقالوا: "زيد هو المنطلق"[117]، فلا يستفاد التأكيد بتعريف ركنَي الجملة فقط، وإنما بوجود الضمير بينهما.

وتتجلى هذه الدلالات بتطبيقها على النص

القرآني، ومن ذلك قوله تعالى في سورة آل عمران 59 - 62: (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون [...] إن هذا لهو القصص الحق)، قال أبو حيان: (هذا خبر من الله جَزْمٌ مُؤَكَّدٌ)[118].

وممّا يدل على التماسك النصي في القرآن الكريم، ودور ضمير الفصل في إفادته، في مسألة اعتقادِ النصارى إلاهيةَ عيسى، عليه السلام، التي وردت في الآيات السابقة، ما جاء في سورة المائدة 17، قال تعالى: (لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيحُ ابنُ مريمَ)، والفصلُ في هذه الآية تأكيدٌ لاعتقاد النصارى الجازم في ألوهية عيسى، عليه السلام، ويُعِينُ الضميرُ دلاليًّا- مع مضمون الآية- على بيان فسادِ عَقَدِيٍّ عندهم يتصلُ بتوحيد الله تعالى وربوبيته، وختامُ الآيتين يؤكِّدُ هذا المعنى، فختامُ آية آل عمران 62: "وما من إله إلا الله وإن الله لهو العزيز الحكيم"، وختامُ آية المائدة 17: "قل فمن يملك من الله شيئًا إن أراد أن يهلك المسيحَ ابنَ مريمَ وأمَّه ومن في الأرض جميعًا ولله ملك السموات والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير"، وفي الآية 72 من سورة المائدة يقول تعالى: "لقد كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللّهُ عَلَيهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ"، ففي هذه الآيات تأكيد على كفر من يعتقد ألوهية عيسى، عليه السلام، وقد نفى، عليه السلام، هذا بقوله، فيما حكاه القرآن عنه: "يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ"، وتناصُّ هذه الآيات القرآنية يُؤَكِّدُ التماسكَ النصيَّ القرآنيَّ، كما أنه يُؤَكِّدُ أهميةَ هذه المسألة العقدية، وفسادَ اعتقاد من يعتقد ألوهية غير الله، وانفرادَه تعالى بالألوهية، كما جاء في أوائل هذه الآيات وأواخرها.

وفي المسألة نفسها ورد قوله سبحانه، على لسان عيسى، عليه السلام، في سورة الزخرف 64: (إنّ الله هو ربي وربكم فاعبدوه)، فجاء ضمير الفصل في الآية تأكيدًا على انفراد الله تعالى بالربوبية؛ لأن في السياق الذي وردت فيه جدلاً حول ألوهية عيسى، عليه السلام، وهذا يوضح دور التناص الذي يُبْرِزُ التماسك النصي بين مواضع متفرقة من القرآن في المسألة الواحدة، وقد ذكر ابن الزبير الغرناطي[119]، والكرماني[120] في هذه الآية كلامًا نفيسًا يطول بذكره المقام.

6 - مراعاة السياق: والمرادُ بهذا أن هذا الضمير يُوجَدُ حيث يقتضي السياقُ؛ لأن وجوده في التركيب اللغوي يُقَدِّمُ معنًى مختلفًا لا يَدُلُّ عليه التركيبُ الذي يخلُو منه، ومن ذلك ما جاء في سورة البقرة 120: (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى...)، وجاء في سورة الأنعام 71: (... قل إن هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين)، وجاء في سورة آل عمران 73: (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله...)، فقد جاء الضمير "هو" في الآيتين الأوليين؛ لأن السياق في الآية الأولى يتناول اليهود والنصارى، ويصف اتِّبَاعَ اليهود والنصارى بأنه اتِّباعُ الأهواء، وفي الثانية يتناولُ دعوةَ آلهةٍ أخرى من دون الله، لا تنفعُ ولا تَضُرُّ، ويصفُ من يدعو هذه الآلهة بمن رُدَّ على أعقابه بعد الهدى، فيصبح حيران كالذي استهوته الشياطين في الأرض، فوجب التوكيد على أن هدى الله هو الهدى لا ما تَدْعونه وتَتَّبِعونه، بخلاف

الآية الثالثة؛ لأنها جاءت رَدًّا على حيلةٍ دَبَّرَتْها طائفةٌ من أهل الكتاب لِصَدِّ الناس عن دين الله تعالى، قال سبحانه: (وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون* ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله)، فلم يحتجِ الكلامُ إلى التأكيد بـ"هو"؛ لعدم وجود ما يقتضيه في سياق الآية.

ويؤيد هذا سببُ نزولِ الآية الأخيرة، قال السيوطي: (... كانت اليهودُ تقولُ أحبارُهم للذين من دونهم: "ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم"، فأنزل الله: "قل إن الهدى هدى الله")[121].

ومراعاة السياق القرآني على هذا النحو تَدُلُّ على الدور الدلالي لضمير الفصل في التركيب اللغوي، وأنه يوجد حيث يقتضي السياقُ وجودَه، وقال الكرماني: (... والذي "أي الهدى" في البقرة معناه القبلة؛ لأن الآية نزلت في تحويل القبلة، وتقديره: قل إن قبلة الله هي الكعبة)[122]، فضمير الفصل جاء في آية سورة البقرة لحاجة السياق إليه؛ للخلاف الذي دار حول القبلة، والتشكيك في صدق الرسول، ومحاولة السفهاء من الناس تشكيكَ الصحابة في عبادتهم، وصحة صلواتهم تجاهَ القبلة الأولى، وتساؤلات الصحابة في ذلك، ويؤيد هذا ما أورده السيوطي في سبب نزول هذه الآية[123].

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى في سورة الحج 62: (ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل وأن الله هو العليُّ الكبير)، وفي سورة لقمان 30: (ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه الباطل وأن الله هو العليُّ الكبير).

قال الخطيب الإسكافي: (للسائل أن يسأل عن تخصيص الآية من سورة الحج بالتوكيد في قوله: "وأن ما يدعون من دونه هو الباطل" وإخلائه منه في سورة لقمان.

والجواب: أن الأولى وقعتْ في مكانٍ تقدّمتْ فيه توكيداتٌ مترادفةٌ في ستةِ مواضعَ... فلما ترادفت التوكيدات، وجاءت في هذا الموضع، وجاء بعده خبر بين خبرين أكَّد، وهو: "ذلك بأن الله هو الحق"، وقوله: "وأن الله هو العلي الكبير" اقتضتْ أشباهُه مثلَه، فجاء الخبر الثاني الواقع بين الخبرين وبعد الأخبار المؤكَّدة مؤكَّدًا بقوله: "هو"، فقال: "وأن ما يدعون من دونه هو الباطل"، وليس كذلك ما جاء في سورة لقمان؛ لأنه لم تتقدمه التوكيداتُ التي تَسْتَتْبِعُ أمثالَها كما تقدمت في الأولى)[124].

وقال ابن الزبير: (ووجه ذلك- والله أعلم- أن سورة الحج ورد فيها ما يستدعي هذا التأكيد بالضمير المنفصل ويناسبُه، وهو تكرارُ الإشارة إلى آلهتهم، والإفصاحُ بذكرها تعريفًا بوهن مرتكَبهم وشنيع حالهم...ولما لم يقع في سورة لقمان مثل هذا لم يردْ فيها التأكيدُ، وذلك أبينُ شيء وأنسبُه)[125]، وهذا يدُلُّ على ورود الضمير حيث يقضي السياق.

وقال الخطيب الإسكافي وابن الزبير كلامًا رائعًا في علة عدم وجود ضمير الفصل في الآية 200 من سورة الأعراف[126]: "وإما ينزغنَّك من الشيطان نزغٌ فاستعذ بالله إنه سميع عليم"، وعلة وجوده في الآية 26 من سورة فصلت[127]: "وإما ينزغنَّك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم[128]، ودور السياق في بيان ذلك.

7 - إزالة الاحتمال، ودفع التوهّم: يدفع ضميرُ الفصل تَوَهُّمَ غيرِ المراد، يقول السكاكي عن المسند إليه: (وأما توكيده فللتقرير...أو لدفع توهم التجوُّز والسهو)[129]، ويقول أبو حيان: (وإدخالُ "هو" في مثل هذا التركيب: "وأنه هو أمات وأحيا" أحسنُ؛ لأنه محلُّ تأكيد، ورفعُ توهُّم مَنْ يتشكك في المسنَد إليه الخبرُ، أو يتنازع فيه، أو من يتوهم التشريك فيه...[130]، وقال عبد القاهر الجرجاني كلامًا قريبًا من هذا المعنى[131]، ومثالُ ذلك قوله تعالى: "أولئك هم الكافرون حقًّا"، قال أبو حيان: (أكَّدَ بقوله: "هم"؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أن ذلك الإيمان ينفعُهم...)[132]، وقال العلويُّ: (...فأما بيانُه بالتوكيد، فقد يكون لإزالة الشك والوهم الواقع في ذهن السامع)[133].

ومن أمثلته أيضًا قوله سبحانه: (فإنهم عدو لي إلا رب العالمين* الذي خلقني فهو يهدين* والذي هو يطعمني ويسقين* والذي يميتني ثم يحيين* والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين) "الشعراء 77 - 82"، فجاء ضمير الفصل هنا "هو" في مواضع؛ ليرفع التوهم، ويدفع الاحتمال، ولا يمكن تصورُ عدم وجوده نحويًّا ودلاليًّا.

ومنه قوله تعالى في سورة النجم 49: (وأنه هو رَبُّ الشِّعْرَى)، قال أبو حيان: (فدخول "هو" للإعلام بأن الله هو رَبُّ هذا النَّجْم، وإن كان ربَّ كلِّ شيء؛ لأن هذا النجم عُبِدَ من دون الله واتُّخِذَ إلهًا، فأُتِيَ به- دون غيره من الكواكب- ليُنَبِّهَ بأن الله مستبدٌّ بكونه إلهًا لهذا المعبود، ومن دونه لا يشاركه في ذلك أحد)[134]، وقال البيضاوي في هذه الآية نحوًا ممّا قاله أبو حيان[135]، وقال الآلوسي عن "الشِّعْرَى": (ومن العرب من كان يُعَظِّمُها ويعتقد تأثيرَها في العالم، ففي قوله تعالى: "وأنه هو رب الشعرى" إشارةٌ إلى نَفْي تأثيرها)[136].

8- التخصيص: يفيدُ ضمير الفصل التخصيصَ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة التوبة 104: (ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وأن الله هو التواب الرحيم)، قال أبو حيان: (وجه التخصيص بـ"هو" هو أن قَبُولَ التوبة، وأخذ الصدقات إنما هو لله لا لغيره، فاقْصِدُوه ووجِّهُوها إليه)[137]، وهذا ما نجده في القرآن كله بشأن صفات الله تعالى المسبوقة بضمير الفصل، وهو أمر عقدي أيضًا[138] يتعلق باختصاص الله تعالى وحده بصفات الكمال والجلال والجمال، ويرد ضمير الفصل "هو"، و"أنت" حيث يقضي السياق بتخصيص هذه الصفة لله تعالى وحده، وذلك حين يكون مشتملاً على جَدَلٍ في شأن هذه الصفات، كما في قوله تعالى: "إنه هو التواب الرحيم"، "إنه هو السميع العليم"، "إنك أنت العليم الحكيم"، "إنك أنت السميع العليم"، "إنك أنت التواب الرحيم"، "إنك أنت العزيز الحكيم"، وحين لا يشتمل السياق على ما يدعو إلى التخصيص نجد الآية خاليةً من ضمير الفصل، كقوله تعالى: "والله سميع عليم"، "والله عليم حكيم"، "والله غفور رحيم"، "واتقوا الله إن الله تواب رحيم".

9- تأكيد القصر: إذا كانت دلالةُ القصرِ مفهومةً من الجملة الاسمية الأصلية أو المنسوخة؛ لتعريف ركنيها؛ لأن تعريفهما من طُرُق القَصْر، كما في قوله تعالى: "والله الغنيُّ وأنتم الفقراء": "سورة محمد 38"، وقوله تعالى: "والله المستعانُ على ما تصفون": "سورة يوسف 18"، فلا تشتملُ الجملةُ

على ضمير الفصل إلا لوظيفة تركيبية أو دلالية، والسببُ في عدم وجوده في الآيتين أن السياق لا يقتضي تأكيدَ قصرِ الغِنَى الكاملِ على الله تعالى، والاستعانة به وحده، ولكن إذا جاء في السياق ما يقتضي تأكيدَ القصر نجد الجملةَ مشتملةً على الضمير، ومن ذلك قوله تعالى: (ومن يتولَّ فإن الله هو الغنيُّ الحميدُ): "سورة الحديد 24"، قرأ الجمهور بإثبات الضمير "هو" على أنه مبتدأ، وقرأ نافع المدنيُّ وابن عامر وأبو جعفر بحذف الضمير "هو"، قال مكي بن أبي طالب: (إثبات "هو" أبينُ في التأكيد، وأعظمُ في الأجر، وهو الاختيار لذلك، ولأن عليه الأكثرَ[139]، وذلك لأن أول الآية يتناول "الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل"، فاقتضى الأمرُ وجودَ الفصلِ؛ لتأكيد قَصْرِ الغِنَى على الله تعالى وحده، وقال الأزهريُّ في هذه الآية نحوًا ممّا قاله مكي[140]، ومنه قوله تعالى في سورة الذاريات 58: (إن الله هو الرزاق...)[141]؛ لأن قبلها قولَه تعالى: "وما خلقتُ الجن والإنس إلا ليعبدون* ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون"، والقصرُ مفهومٌ من تعريف ركني الجملة: "الله"، "الرزاق"، فجاء الضميرُ "هو" تأكيدًا لهذا القصر.

وقال ابن عطية: (وقرأ جمهور القراء وأهل العراق: "فإن الله هو الغني الحميد"، بإثبات "هو"، وكذلك في إمامهم، وقرأ نافع وابن عامر: "فإن الله الغني الحميد"، بترك "هو"، وهي في قراءة أهل المدينة، وكذلك في إمامهم، وهذا لم يثبت قراءة إلا وقد قرئ على النبي- صلى الله عليه وسلم- بالوجهين، قال أبو علي: فهو في القراءة التي ثبت فيها يحسُن أن يكون ابتداءً؛ لأن حذف الابتداء غير سائغ)[142].

وينصبُّ التناول الدلالي لهذا التركيب المشتمل على ضمير الفصل على المعنى الذي يضيفه وجودُه إلى بناء الجملة الاسمية المنسوخة، وهو أن الاعتدادَ به مبتدأ، و"الغَنِيُّ" خبره، والجملة منهما خبر "إن" يفيد تأكيد قصر الغِنَى الحقيقيِّ على الله تعالى دون غيره.

10- إفادة التهكم والسخرية، ومثال ذلك قوله تعالى على لسان قوم شعيب، عليه السلام: (أتنهانا أن نعبد ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء إنك لأنت الحليم الرشيد): [هود 87]، فالحلم والرشد من صفات المدح، لكن قوم شعيب أرادوا بهما هنا التهكم والسخرية، وقد أعان على إفادة هذا المعنى ضميرُ الفصل واللامُ المزحلقة في "لأنت"، وتعريف الصيغتين "الحليم الرشيد"، وسياق الآيات؛ لأنهم لا يريدون الانصياع لدعوته، قال البيضاوي: (تهكَّموا به، وقصدوا وصفه بضد ذلك)[143]، ويؤكد هذا ما جاء في سورة الشعراء 185-189 على لسان قوم شعيب، عليه السلام، من وصفه بأنه من المُسَحَّرين والكاذبين، وطلبهم منه أن يُسْقِطَ عليهم كِسَفًا من السماء؛ ليتأكدوا من صدقه، فكذبوه فأخذهم عذابُ يوم الظُّلَّة، وما جاء في سورة الأعراف 88: "قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنَّك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودُنَّ في ملتنا..."، وما جاء في سورة هود 91: "قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرًا ممّا تقول وإنا لنراك فينا ضعيفًا ولولا رهطُك لرجمناك وما أنت علينا بعزيز"، فالتناصُّ بين مواضع ورود القصة في القرآن يؤكد ما ذهب البحثُ إليه من أن الضمير أعان على إفادة سخرية قوم شعيب، عليه السلام،

منه خاصة، وقصدهم إلى هذا، ويؤيد هذا المعنى وجودُ الضمير: "أنتَ".

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى في سورة الدخان 49: (ذُقْ إنك أنت العزيز الكريم) تهكمًا واستهزاءً بالمخاطَب، وهو أبو جهل، وأفاد هذا المعنى سياقُ الآيات، وضميرُ الفصل، وتعريفُ الصيغتين: (العزيز الكريم)، وفي أسباب النزول للواحدي نجد إيضاحًا وتعيينًا للمخاطَب، قال الواحدي: (قال قتادة: نزلت في عدو الله أبي جهل، وذلك أنه قال: أيُوعِدُني محمد؟ والله لأنا أعزُّ مَن بين جَبَلَيْها، فأنزل الله تعالى هذه الآية)[144]، فالآية تُظْهِرُ أن أبا جهل ليس عزيزًا كريمًا، كما يدعي؛ لأنه لم يستطع دفع القتل عن نفسه يوم بدر؛ ممّا يؤكد أن المراد السخرية، وقد أعان ضمير الفصل على فهم هذه الدلالة وتأكيدها، وممّا يؤكد غطرسة أبي جهل وكبره وادعاءه العزة والكثرة ما يرويه الواحدي من أنه كان ينهى الرسول، صلى الله عليه وسلم، عن الصلاة، فزجره الرسول، فقال أبو جهل: (والله، إنك لتعلم ما بها نادٍ أكثرُ مني، فأنزل الله: "فليدعُ ناديه* سندعُ الزبانيةَ[145]، فالتناص بين مواضع القرآن، والنظر في أسباب النزول يوضّح دور ضمير الفصل في إفادة هذه الدلالة التي قُصِدَ بها تعيينُ مخاطَبٍ دون غيره، فلو قال: "إنك العزيز الكريم" لما فُهِمَ المعنى السابقُ نفسُه.

خاتمة:

لعّل هذا البحث أن يكون قد وفق إلى بيان مفهوم ضمير الفصل، ودلالة التسميات المختلفة التي أطلقت عليه، والخلاف النحوي حول حقيقته، وموضعه الإعرابي، ووظائفه التركيبية والدلالية، والإفادة من ثمرة هذا الخلاف النحوي في تحليل النصوص المشتملة عليه؛ للكشف عن الإمكانات المتعددة التي تطرحها على المستوى التركيبي والدلالي، بالاستعانة بالقراءات القرآنية، وأسباب النزول، والتفسير، والمعاجم، ومقولات نحو النص، والموجبات العقدية؛ لبيان أهمية هذا الضمير في دلالة هذه النصوص، وتماسكها، والربط بين أجزائها.

وانتهى البحث إلى اسمية ضمير الفصل، واستحقاقه الموضِعَ الإعرابيَّ مطلقًا؛ لأدلة كثيرة ناهضة ساقها البحث، وللوظائف التركيبية والدلالية التي يحققها، ولا تستفاد إلا به، ولأن حذفه يؤدي إلى اختلال التركيب اللغوي، وفساد دلالته.

حواشي البحث:

1. محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ط 2، 1379 هـ، 2/ 65، 66.
2. مصطفى النحاس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، جامعة الكويت، مج 3، ع 12، 1983 م، ص 37، 38.
3. محمد عبد ذياب الهيتي، الرياض، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج 4، ع 2، ربيع الآخر - جمادى الآخرة 1423 هـ/ يوليو - سبتمبر 2002 م، ص 119 - 133.
4. يحيى بن محمد علي الحكمي، الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج 19، ع 8، 2004م، ص 75.
5. الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق شعبان صلاح، وعبد الرحمن محمد عصر، مراجعة حسين نصار، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، ط 1، 1427 هـ - 2206م 9/ 116، 117.
6. يحيى بن حمزة، العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق هادي عبد الله ناجي، الرياض، مكتبة الرشد، ط 1، 1430هـ- 2009م، 1/ 507، 508، وعلي بن عبد المؤمن ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بدون بيانات، 2/ 65، ومحمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط 1، 1410 هـ- 1990م، 1/ 167 - 169، وابن مالك: "سبك المنظوم وفك المختوم"، حققه وقدم له وعلق عليه: عدنان محمد سلمان، أ. م. فاخر جبر مطر، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط 1، 1425 هـ - 2004م، ص 81، 82، ومحمد بن حسن، الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، بدون بيانات، 2/ 455، ومحمد بن أبي بكر والدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى، دون ناشر، ط 1، 1403 هـ - 1983م، 2/ 128.
7. العلوي: المنهاج في شرح جمل الزجاجي 1/ 508، وعبد الله بن يوسف بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، بدون طبعة، 1416هـ- 1996م، 2/ 570.
8. عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، الكتاب الخمسون (ضمن إصدارات إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الجمهورية العراقية)، ط: 1، 1402 هـ - 1982 م، 1/ 471.

9. ابن عصفور: شرح الجمل 2/ 65.

10. ابن مالك: شرح التسهيل 1/ 167، ومحمد بن يوسف بن أحمد، ناظر الجيش، شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيقعلي محمد فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام، ط 1، 1428هـ – 2007 م، 1/ 565.

11. الرضي: شرح الكافية، 2/ 456.

12. الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد 2/ 128.

13. المصدر نفسه، الصفحة نفسها 2/ 128.

14. محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية، الإسكندرية، دار المعرف الجامعية، 137.

15. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، الأردن، عمان، دار الفكر، ط1، 1987م، 109.

16. حدوارة عمر، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين: (تمام حسان ومهدي المخزومي نموذجين)، رسالة بكلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، سنة 2004 م، 89، 91، 99.

17. العلوي: المنهاج شرح جمل الزجاجي، 1/ 508.

18. سيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، دراسة، وتحليل، وتقويم، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط 1، 1405 هـ – 1984 م، 216، 217.

19. الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، لبنان، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط 1، 1408 هـ – 1988م، 2/ 57، 60، 61، ومحمد بن يعقوب مجد الدين الفيروزابادي، القاموس المحيط، لبنان، بيروت، دار إحياء الكتاب العربي، ط 1، 1412هـ – 1991م، 1/ 605، 606.

20. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط 1، 1411 هـ – 1991م، 4/ 505.

21. إسماعيل بن حماد الجوهري، صحاح اللغة وتاج العربية، حققه وضبطه: شهاب الدين أبو عمرو، لبنان، بيروت، دار الفكر، ط 1، 1418 هـ – 1998 م، 2/ 434، 1334.

22. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه علي شيري، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1408 هـ – 1988م، 9/ 387، 10/ 273.

23. الفيروز آبادي: القاموس المحيط 4/ 41.

24. محمد مرتضى الزَّبِيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، لبنان، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، دون طبعة، ولا تاريخ، 8/ 59، 290.

25. عمرو بن عثمان بن قَنبر، سيبويه، أبو بشر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط 1، بدون تاريخ 2/ 395.

26. حديث صحيح، رواه البخاري في كتاب الجنائز وكتاب القدر، ورواه مسلم أيضا في كتاب القدر.

27. سيبويه: الكتاب 2/ 393.

28. المصدر نفسه، 2/ 394.

29. ابن عصفور: شرح الجمل 2/ 65.

30. العلوي: المنهاج في شرح جمل الزجاجي 1/ 511.

31. محمد بن عقيل أبو عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط 2، 1422 هـ- 2001 م، 1/ 119، 120.

32. ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1/ 570، 571.

33. العلوي: المنهاج في شرح جمل الزجاجي 1/ 511، 512، وعبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، بدون طبعة، 1407 هـ- 1987م، 2/ 706، 707.

34. ابن عصفور: شرح الجمل 2/ 65.

35. الرضي: شرح الكافية 1/ 461.

36. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 1/ 470، 471.

37. محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، حققه وعلق عليه: محمد محمد عبدالمقصود، وحسن محمد عبد المقصود، وتقديم محمود فهمي حجازي، القاهرة، دار الكتاب المصري، لبنان، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط 1، 1421 هـ - 2001 م، ص 156.

38. الرضي: شرح الكافية 2/ 455.

39. المصدر نفسه، الصفحة نفسها 2/ 455.

40. محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط 1، 1404 هـ – 1984 م، 1/ 489.

41. أبو حيان: ارتشاف الضرب 1/ 489.

42. الدماميني: تعليق الفرائد 2/ 128.

43. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، ط 1، 1421 هـ – 2001 م، 1/ 236، 237.

44. العلوي: المنهاج في شرح جمل الزجاجي 1/ 512.

45. المصدر نفسه، 1/ 511، 512.

46. إبراهيم بن موسى، أبو إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط1، 1428 هـ – 2007 م، 1/ 32.

47. علي بن أحمد الواحدي، أسباب النزول، دراسة وتحقيق السيد الجميلي، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 2، 1406 هـ – 1986 م، ص 399، والسيوطي، لباب النقول في أسباب النزول، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الرزاق المهدي، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 1، 1426 هـ – 2006م، ص 265، 266، ومقبل بن هادي الوادعي، الصحيح المسند من أسباب النزول، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط 4، 1408 هـ – 1987 م، ص 237.

48. أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي: دراسة نقدية تحليلية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1420 هـ – 1990 م، ص 190، 192.

49. الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 1/ 248.

50. المصدر نفسه 1/ 255، 256.

51. المصدر نفسه 1/ 82، 83، 258، 267، 268.

52. سيبويه: الكتاب 2/ 392، 393 ، والزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص 157، ويعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1422 هـ – 2001 م، 2/ 332، 333، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 1/ 495، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد 1/ 124، والسيوطي: همع الهوامع 1/ 241.

53. الحسين بن أحمد بن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: برجشتراسر، دار الهجرة، دون بيانات، ص 42، وفيه: حكاه أبو معاذ، والعلوي: المنهاج في شرح جمل الزجاجي 1/ 510، وعبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط 2، 1407 هـ - 1987 م، 1/ 477، والدماميني: تعليق الفرائد 2/ 136.

54. يحيى بن زياد الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، لبنان، بيروت، عالم الكتب، ط 3، 1403 هـ - 1983م، 1/ 409، 410، وأحمد بن محمد النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، لبنان، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط 3، 1409 هـ- 1988م، 2/ 185، والزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لبنان، بيروت، دار المعرفة، دون طبعة، ولا تاريخ، 2/ 155، وعبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مصر، دار الكتب العربية الكبرى، مصطفى البابي الحلبي، 3/ 49، وغالب بن عبد الرحمن بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق المجلس العلمي بتارودانت، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط1، 1411 هـ ـ 1991م، 8/ 52، ومحمد بن عمر الفخر الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لبنان، بيروت، دار الفكر، ط 3، 1405 هـ- 1985م، 15/ 162، 163، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن 2/ 622، وأبو حيان: البحر المحيط 5/ 310، ومحمود شكري الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: 4، 1985م، 9/ 200، وأحمد بن محمد البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، حققه وقدم لهشعبان محمد إسماعيل، القاهرة، عالم الكتب، ومكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1407 هـ- 1987م، 2/ 79.

55. إسماعيل بن سري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيقعبد الجليل عبده شلبي، لبنان، بيروت، عالم الكتب، ط 1408،1 هـ - 1988 م، 2/ 411، والنحاس: إعراب القرآن 2/ 185.

56. الواحدي: أسباب النزول، ص 192، 193، والزمخشري: الكشاف 2/ 155، والسيوطي: لباب النقول في أسباب النزول، ص 118.

57. النحاس: إعراب القرآن 2/ 457، ونسبها لعيسى بن عمر، والزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص 157، والسيوطي: همع الهوامع 1/ 241.

58. الفراء: معاني القرآن 2/ 852، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه 4/ 241، والنحاس: إعراب القرآن 3/ 332، 333، وابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن 121، وفيه: حكاه أبو معاذ، والزمخشري: الكشاف 3/ 280، والمفصل، ص 157، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن 2/ 1036، وأبو حيان: البحر المحيط 7/ 259، ومحمد بن أحمد القرطبي، أبو عبدالله، الجامع لأحكام القرآن، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1405 هـ - 1985م، 14/ 262.

59. البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 4/ 170.

60. الفراء: معاني القرآن 3/ 37، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه 4/ 419، 420، والنحاس: إعراب القرآن 4/ 121، وابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 136، وأبو حيان: البحر المحيط 8/ 28، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن 16/ 115.

61. الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 5/ 244، وابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص 164، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 1/ 495، والسيوطي: همع الهوامع 1/ 241.

62. الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 5/ 244.

63. العلوي: المنهاج في شرح جمل الزجاجي 1/ 510.

64. علاء إسماعيل الحمزاوي، دور اللهجة في التقعيد النحوي، دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع للسيوطي، بدون بيانات، ص 68، 69، وابن يعيش: شرح المفصل 2/ 332، 333، وابن مالك: شرح التسهيل 1/ 169، وسبك المنظوم، ص 82، وشرح الكافية الشافية 1/ 246، والرضي: شرح الكافية 2/ 463، وناظر الجيش: تمهيد القواعد 1/ 574، 575، والدماميني: تعليق الفرائد 2/ 136، 137، والسيوطي: همع الهوامع 1/ 240، 241.

65. محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ص 9.

66. عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء، لبنان، بيروت، دار إحياء العلوم، ط 1، 1404 هـ – 1984م، ص 119.

67. ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص 157، 158، ومحمد عبد الرضا الذهبي، موسوعة قبيلة بني تميم: تاريخها– أنسابها– أعلامها، لبنان، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط 1، 1425 هـ – 2004م، 2/ 19، 20.

68. الذهبي: موسوعة شعراء بني تميم 2/ 23 - 49، 2/ 67 - 72، 2/ -105 114، 2/ 137 - 142.

69. السيوطي: كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، ط 1، القاهرة، دون ناشر، ولا طبعة، 1396 هـ – 1976 م، ص 56.

70. السيوطي: المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، صيدا، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، 1408 هـ – 1987 م 2/ 483، وانظر منه: 1/ 210، 211.

71. أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، القسم الأول، ليبيا، طرابلس، الدار العربية للكتاب، 1983م، ص 186.

72. سيبويه: الكتاب 2/ 390.

73. المصدر نفسه 2/ 391.

74. السيرافي: شرح الكتاب 9/ 117، 118.

75. سيبويه: الكتاب 2/ 394، وابن هشام: مغني اللبيب 2/ 572، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد 1/ 122، 123.

76. ابن يعيش: شرح المفصل 2/ 333.

77. ناظر الجيش: تمهيد القواعد 1/ 571، والدماميني: تعليق الفرائد 2/ 128.

78. سيبويه: الكتاب 2/ 395.

79. ناظر الجيش: تمهيد القواعد 1/ 571، وابن مالك: شرح التسهيل 1/ 169، وسبك المنظوم وفك المختوم، ص 81، 82، وشرح الكافية الشافية 1/ 245 ، وابن هشام: مغني اللبيب 2/ 571، والدماميني: تعليق الفرائد 2/ 134.

80. أبو حيان: ارتشاف الضرب 1/ 494، والسيوطي: همع الهوامع 1/ 237.

81. الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 706، 707، وابن هشام: مغني اللبيب 2/ 571، وناظر الجيش: تمهيد القواعد 1/ 571.

82. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 1/ 469 ـ 471.

83. أبو حيان: البحر المحيط 1/ 74.

84. الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص 156، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 1/ 469، 470، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 1/ 495، والسيوطي: همع الهوامع 1/ 241.

85. السيوطي: همع الهوامع 1/ 237.

86. الرضي: شرح الكافية 2/ 458 .

87. ابن يعيش: شرح المفصل 2/ 330، 331.

88. أبو حيان: ارتشاف الضرب 1/ 495، والسيوطي: همع الهوامع 1/ 241.

89. تمام حسان، نحو الجملة ونحو النص، مكة المكرمة، محاضرة ألقيت في معهد اللغة العربية بأم القرى، في الموسم الثقافي الصيفي لعام 1995م، ص 2.

90. أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط 1، 2001 م، ص 90.

91. عفيفي: نحو النص، ص 90.

92. عفيفي: نحو النص، ص 90.

93. أبو حيان: البحر المحيط 5/ 133.

94. البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 3/ 22.

95. الزمخشري: الكشاف 2/ 102، 103، وانظر منه: 2/ 543.

96. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 11/ 222.

97. أبو حيان: البحر المحيط 5/ 133.

98. محمد بن بهادر، بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، بيروت، دار المعرفة، ط 2، 1391 هـ - 1972 م، 2/ 411، 412.

99. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، من مطبوعات مكتبة الأسرة، سنة 2000 م، ص 179.

100. أبو حيان: البحر المحيط 5/ 455، 456، والبيضاوي: أنوار التنزيل 3/ 73.

101. الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 5/ 25، 26، 153.

102. ابن مالك: متن الألفية، ضبط ومراجعة حسين بركات، القاهرة، مؤسسة قرطبة للطبع والنشر والتوزيع، ط 1، 1422 هـ - 2002 م، ص 86.

103. ابن مالك: متن الألفية 86.

104. المصدر نفسه 90.

105. محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، القاهرة، دار الاعتصام، ط 1، 1394 هـ - 1974 م، ص 138.

106. الزمخشري: المفصل، ص 156، وابن عصفور: شرح الجمل 2/ 65، والشاطبي: المقاصد الشافية 2/ 357، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 1/ 489، والعلوي: المنهاج 1/ 508.

107. الزمخشري: الكشاف 2/ 575.

108. أبو حيان: البحر المحيط 6/ 277.

109. الزمخشري: الكشاف 2/ 575.

110. أبو حيان: البحر المحيط 1/ 74.

111. الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 5/ 26.

112. البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 3/ 69.

113. ابن خالويه: 57، والعكبري: 2/ 645، والدمياطي: 2/ 92، والآلوسي: 10/ 99.

114. العكبري: 2/ 645.

115. الآلوسي: 10/ 99.

116. عبد العظيم بن عبد الواحد بن أبي الإصبع المصري، بديع القرآن، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، القاهرة، الفجالة، مكتبة نهضة مصر، ط 1، 1377 هـ ـ 1957 م، ص 45.

117. الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 178، والزركشي: البرهان في علوم القرآن 2/ 409.

118. أبو حيان: البحر المحيط 3/ 192.

119. أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تحقيق سعيد الفلاح، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1403 هـ- 1983م، 1/ 163، 164.

120. الكرماني: أسرار التكرار في القرآن، ص 44.

121. السيوطي: لباب النقول في أسباب النزول، ص 53.

122. الكرماني: أسرار التكرار في القرآن، ص 45.

123. السيوطي: لباب النقول في أسباب النزول، ص 23.

124. محمد بن عبدالله، الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، لبنان، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط 2، 1977 م، ص 312، 313.

125. ابن الزبير الغرناطي: ملاك التأويل 2/ 866 ـ 868، والبيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 4/ 59، والزمخشري: الكشاف 3/ 20، 21.

126. ابن الزبير الغرناطي: ملاك التأويل 1/ 579.

127. ابن الزبير الغرناطي: ملاك التأويل 1/ 579، 580، والكرماني: أسرار التكرار في القرآن، ص 177.

128. الخطيب الإسكافي: درة التنزيل، ص 419، 420، وانظر منه أيضاً ص 182، 183.

129. عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، القاهرة، مكتبة الآداب، ط 1، 1420 هـ- 1421 هـ/ 1999 م – 2000 م، 1/ 85.

130. أبو حيان: البحر المحيط 1/ 73، 74، والبيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 5/ 104، والواحدي: أسباب النزول، ص 336.

131. الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 154، 155.

132. أبو حيان: البحر المحيط 4/ 119، 120.

133. يحيى بن حمزة العلوي، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، لبنان، بيروت، دار الكتب، ط 1، 1402 هـ. 1982 م 3/ 167/ 268.

134. أبو حيان: البحر المحيط 1/ 74.

135. البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 5/ 104.

136. الآلوسي: روح المعاني 7/ 27.

137. أبو حيان: البحر المحيط 5/ 500.

138. البيضاوي: أنوار التنزيل: 3/ 106، 146، 168 و4/ 37، 40، 112 و5/ 13، 32.

139. مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها تحقيق محيي الدين رمضان، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1404 هـ – 1984م، 2/ 312.

140. محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهري، كتاب معاني القراءات، تحقيق عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي، القاهرة، دار المعارف، ط 1، 1414 هـ – 1993 م، 3/ 57.

141. الصعيدي: بغية الإيضاح في تلخيص المفتاح في علوم البلاغة 1/ 88 وحاشيتها.

142. ابن عطية: المحرر الوجيز 15/ 427، وأحمد بن موسى بن مجاهد، أبو بكر، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط 3، 1988م، ص 627، وابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، لبنان، بيروت، دار الشروق، ط 2، 1397 هـ – 1977م، ص 342، والنحاس: إعراب القرآن 4/ 366، 367، ومكي: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 2/ 312، وابن الجزري: النشر في القراءات العشر 3/ 328، والدكتور: محمد سالم محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، لبنان، بيروت، دار الجيل، والقاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط 2، 1408 هـ- 1988م، 3/ 288.

143. البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 3/ 118.

144. الواحدي: أسباب النزول 315.

145. الواحدي: أسباب النزول 390.

قائمة مصادر البحث ومراجعه:

- ابن أبي الإصبع المصري: (عبد العظيم بن عبد الواحد)، بديع القرآن، تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف، القاهرة، الفجالة، مكتبة نهضة مصر، ط 1، 1377 هـ - 1957 م.
- ابن أبي طالب القيسي: (مكي)، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق د. محيي الدين رمضان، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1404 هـ - 1984 م.
- ابن الأثير: (محمد بن محمد بن عبد الكريم)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ط 2، 1379 هـ.
- ابن الجزري: (محمد بن محمد بن يوسف)، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون بيانات طبعة وتاريخ.
- ابن الحاجب: (عمرو عثمان بن عمر)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، الكتاب الخمسون (ضمن إصدارات إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، الجمهورية العراقية)، ط: 1، 1982م.
- أبو حيان: (محمد بن يوسف)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط 1، 1404 هـ - 1984م.
- أبو حيان: (محمد بن يوسف)، البحر المحيط في التفسير، طبعة جديدة بعناية صدقي محمد جميل، لبنان، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، 1412 هـ - 1992م.
- ابن الزبير الغرناطي: (أحمد بن إبراهيم)، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تحقيق سعيد الفلاح، لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1403هـ- 1983م.
- ابن خالويه: (الحسين بن أحمد)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرحعبد العال سالم مكرم، لبنان، بيروت، دار الشروق، ط 2، 1397 هـ - 1977م.
- ابن خالويه: (الحسين بن أحمد)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: برجشتراسر، دار الهجرة، بدون بيانات.

- ابن عصفور: (علي بن عبد المؤمن)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بدون بيانات.
- ابن عطية: (غالب بن عبد الرحمن)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق المجلس العلمي بتارودانت، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط 1. 1411 هـ – 1991م.
- ابن عقيل: (أبو عبد الله محمد)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط 2، 1422 هـ – 2001م.
- ابن فارس: (الحسين بن أحمد)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط 1، 1411 هـ – 1991م.
- ابن قتيبة: (عبد الله بن مسلم)، الشعر والشعراء، لبنان، بيروت، دار إحياء العلوم، ط 1، 1404 هـ– 1984م.
- ابن مالك: (محمد بن عبد الله)، سبك المنظوم وفك المختوم، حققه وقدم له وعلق عليه: عدنان محمد سلمان، فاخر جبر مطر، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط 1، 1425 هـ – 2004م.
- ابن مالك: (محمد بن عبد الله)، شرح التسهيل، تحقيقعبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1410 هـ – 1990م.
- ابن مجاهد: (أحمد بن موسى)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط 3، 1988م.
- ابن منظور: (محمد بن مكرم)، لسان العرب، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه علي شيري، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1408 هـ– 1988م.
- ابن هشام: (أبو محمد بن عبد الله بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، بدون طبعة، 1416 هـ – 1996م.
- ابن يعيش: (يعيش بن علي بن يعيش)، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1422 هـ – 2001 م.
- الأزهري: (محمد بن أحمد)، كتاب معاني القراءات، تحقيق عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي، القاهرة، دار المعارف، ط 1، 1414 هـ – 1993 م.
- الآلوسي: (محمود شكري)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: 4، 1985م.

- الأنباري: (عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، بدون طبعة، 1407 هـ - 1987 م.
- البنا الدمياطي: (أحمد بن محمد)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، حققه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل، القاهرة، عالم الكتب، ومكتبة الكليات الأزهرية، ط 1، 1407 هـ - 1987م.
- البيضاوي (عبد الله بن عمر بن محمد)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، مصطفى البابي الحلبي وأخويه.
- جبر: (محمد عبد الله)، الضمائر في اللغة العربية، الإسكندرية، دار المعرف الجامعية.
- الجرجاني: (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة 2000.
- الجندي: (أحمد علم الدين)، اللهجات العربية في التراث، القسم الأول، ليبيا، طرابلس، الدار العربية للكتاب، بدون طبعة، 1983م.
- الجوهري: (إسماعيل بن حماد)، صحاح اللغة وتاج العربية، حققه وضبطه: شهاب الدين أبو عمرو، لبنان، بيروت، دار الفكر، ط 1، 1418 هـ - 1998م.
- حدوارة: (عمر)، المصلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين (تمام حسان ومهدي المخزومي نموذجين)، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، سنة 2004 م.
- الحمزاوي: (علاء إسماعيل)، دور اللهجة في التقعيد النحوي، دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع للسيوطي، بدون بيانات.
- الخطيب الإسكافي: (محمد بن عبد الله)، درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، لبنان، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط 2، 1977م.
- الدماميني (محمد بن أبي بكر)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن ابن محمد المفدى، بدون ناشر، ط 1، 1403هـ - 1983م.
- الذهبي (محمد عبد الرضا)، موسوعة قبيلة بني تميم: تاريخها - أنسابها - أعلامها، لبنان، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط 1، 1425 هـ - 2004 م.
- الرضي: (محمد بن حسن)، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بدون بيانات.

- الزَّبيدي: (محمد مرتضى)، تاج العروس من جواهر القاموس، لبنان، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، بدون طبعة، ولا تاريخ.
- الزجاج: (إسماعيل بن سري)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيقعبد الجليل عبده شلبي، لبنان، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 1408 هـ- 1988 م.
- الزركشي: (محمد بن بهادر بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، بيروت، دار المعرفة، ط 2، 1391 هـ- 1972م.
- الزمخشري: (محمود بن عمر)، المفصل في صنعة الإعراب، حققه وعلق عليه: محمد محمد عبدالمقصود، حسن محمد عبد المقصود، وتقديم محمود فهمي حجازي، القاهرة، دار الكتاب المصري، ولبنان، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط 1، 1421هـ- 2001م.
- الزمخشري: (محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لبنان، بيروت، دار المعرفة، (د.ت).
- السامرائي: (إبراهيم)، المدارس النحوية أسطورة وواقع، الأردن، عمان، دار الفكر، ط1، 1987م.
- سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط 1، (د.ت).
- السيرافي: (أبو سعيد، الحسن بن عبد الله)، شرح كتاب سيبويه ج 9، تحقيق شعبان صلاح، وعبدالرحمن محمد عصر، مراجعة حسين نصار، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، ط 1، 1427هـ – 2006م.
- السيوطي: (عبد الرحمن بن أبي بكر)، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، القاهرة، بدون ناشر، ط 1، 1396هـ – 1976م.
- السيوطي: (عبد الرحمن بن أبي بكر)، لباب النقول في أسباب النزول، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبدالرزاق المهدي، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1426هـ – 2006م.
- السيوطي: (عبد الرحمن بن أبي بكر)، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، صيدا، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية، 1408هـ – 1987م.
- السيوطي: (عبد الرحمن بن أبي بكر)، همع الهوامع، شرح وتحقيقعبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، ط 1، 1421هـ – 2001م.

- الشاطبي: (إبراهيم بن موسى)، المقاصد الشافية، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط 1، 1428هـ - 2007م.
- الصعيدي: (عبد المتعال)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 1420هـ- 1421هـ/ 1999م - 2000م.
- الطويل: (سيد رزق)، الخلاف بين النحويين: دراسة، وتحليل، وتقويم، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط 1، 1405هـ - 1984م.
- عبد الغني: (أحمد عبد العظيم)، المصطلح النحوي: دراسة نقدية تحليلية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1420هـ - 1990م.
- العكبري: (عبد الله بن الحسين)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط 2، 1407هـ - 1987 م.
- العلوي: (يحيى بن حمزة)، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق هادي عبد الله ناجي، الرياض، مكتبة الرشد، ط 1، 1430هـ - 2009م.
- العلوي: (يحيى بن حمزة)، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، لبنان، بيروت، دار الكتب، ط 1، 1402هـ - 1982م.
- الفخر الرازي: (محمد بن عمر)، التفسير الكبير، لبنان، بيروت، دار الفكر، ط 3، 1985م.
- الفراء: (يحيى بن زياد)، معاني القرآن، لبنان، بيروت، عالم الكتب، ط 3، 1403هـ - 1983م.
- الفراهيدي: (الخليل بن أحمد)، العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، لبنان، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط 1، 1408هـ - 1988م.
- الفيروزابادي: (محمد بن يعقوب بن محمد)، القاموس المحيط، لبنان، بيروت، دار إحياء الكتاب العربي، ط 1، 1412 هـ - 1991 م.
- القرطبي: (محمد بن أحمد)، الجامع لأحكام القرآن، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1405 هـ- 1985م.
- الكرماني: (محمود بن حمزة بن نصر)، أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، القاهرة، دار الاعتصام، ط 1، 1394هـ - 1974 م.
- محيسن: (محمد سالم)، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، لبنان، بيروت، دار الجيل، والقاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط 2، 1408هـ - 1988 م.

- ناظر الجيش: (محمد بن يوسف بن أحمد)، شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة، دار السلام، ط 1، 1428هـ – 2007م.
- النحاس: (أحمد بن محمد)، إعراب القرآن، تحقيقزهير غازي زاهد، لبنان، بيروت، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط 3، 1409هـ – 1988م.
- الواحدي: (علي بن أحمد)، أسباب النزول، دراسة وتحقيق السيد الجميلي، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 2، 1406هـ – 1986م.
- الوادعي: (مقبل بن هادي)، الصحيح المسند من أسباب النزول، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط 4، 1408هـ – 1987م.